تَــبْــرِئَــةُ

شَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ

مِنَ افْتِرَاءِ صَاحِبِ الْوِجَازَةِ عَلَيْهِ فِي أَسَانِيدِهِ الْقُرْآنِيَّةِ

السَّيِّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِالرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد.

فهذا ردّي على ما جاء في الرسالة الموسومة بـ(الوجازة في الجواب عن اعتراض كاتب الإجازة) التي يتناقلها بعض شيوخ القراءات، وهي متعلقة بالإجازات الصادرة عن المسجد النبوي الشريف.

وكما هو واضح لمن اطّلع عليها فإن هذه الرسالة ألّفها شخص ثم دفع بها إلى أحد تلاميذه ليقدمها للمسؤولين بالمسجد النبوي الشريف، حيث قال في نهايتها: "وأخبركم أنني أفدت مضمون هذا البحث من أحد الباحثين".

والحقُّ أن هؤلاء مجموعة معلومة ومعروفة، يقفون أمام إصلاح الأسانيد القرآنية، ولا يتورعون عن ارتكاب الآثام في سبيل ذلك، وآخرها تلك الفرية التي افتراها صاحب رسالة الوجازة، كما سيأتي في الفصل الثاني من هذا الرد.

وأقول:

إن من الوارد أن يكون ما وقع قديمًا في أسانيد شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خلط وتركيب، وتغيير وتبديل؛ إنما وقع نتيجة خلط بين أسانيد القرآن وأسانيد الحديث، أو الإسناد إلى بعض منظومات ومؤلفات القراءات. ومن الوارد أن يكون وقع بقصد التدليس، والله وحده الذي يعلم ذلك؛ إذ إننا إلى الآن لم نقف على أول إجازة بعد الأنصاري وقع فيها تغيير ما ذكره الأنصاري لأسانيده وأثبته المحققون في مؤلفاتهم.

وكل ذلك وارد يحتمله العقل، أما الذي لا يقبله العقل فهو أن نجد الآن من يقر هذا الافتراء الذي وقع على الأنصاري في أسانيده بعدما تبين له الحق!

ولم يكتفِ هذا الشخص بإقرار هذا الافتراء فحسب؛ بل زاد فوق هذا أن دافع عن هذا الافتراء والزور بالسفسطة والتزييف ليزينه للآخرين.

بل ولم يكتف بالدفاع عن تلك الافتراءات فقط، فقد زاد واختلق "تلفيقةً" لطريق الطيبة وحمّلها للأنصاري افتراء عليه.

بل ولم يكتف بتحميل هذه "التلفيقة" للأنصاري، فزاد وقوّل بها أئمة الإقراء من عصر الأنصاري إلى عصرنا.

فلقد أخرج هذا الشيخ رسالته المذكورة طاعنًا بها في الإجازات الصادرة عن المسجد النبوي الشريف، من طريق الأنصاري، حيث إنها أول جهة على وجه الأرض تلتزم بما نص عليه الأنصاري بنفسه لطرق أسانيده، بعدما تكشّف لها ذلك من خلال آثار الأنصاري المخطوطة التي خرجت من دُورِ حفظها ثم تم تحقيقها.

ولعل في ذلك حكمة ومكرمة من الله تعالى للشيخ زكريا الأنصاري الخزرجي، فقد شاءت إرادة الله أن يخرج كتاب (الأسانيد القرآنية للأنصاري) من المركز الخيري بالمدينة المنورة، ثم يزداد شرفًا وتكريمًا بأن يكون المسجد النبوي الشريف هو أول جهة في العالم الإسلامي تُصدر إجازات مستقيمة وفقًا للأسانيد الصحيحة للأنصاري التي ذكرها لنفسه.

اعلموا يا أهل القرآن:

إن هذا الشيخ الذي يطعن في الإجازات الصادرة عن المسجد النبوي الشريف قد اعتمد في ذلك على أمرين:

الأمر الأول: الإصرار على الأخذ بالطرق الملفّقة للأنصاري في أسانيده، محتجًّا في ذلك بما هو مدوّن في الإجازات السابقة، ضاربًا بذلك كلام الأنصاري عرض الحائط. وسيأتيكم بيان حال هذه الإجازات التي اعتمد عليها في التعدي على أسانيد الأنصاري.

الأمر الثاني: التمسك بقول الآخذين بالرواية بالإجازة المجردة عن التلاوة، أو ببعض القرآن، ويرى إخضاع إجازات المسجد النبوي الشريف لذلك، وإلا تكون مخالِفة علميًّا.

وإليكم جانب من أقواله:

قوله: "وشاهد المقال: أن رد الكاتب رواية زكريا عن شيوخه الأربعة عن ابن الجزري بحجة أنها لم تتصل بالتلاوة التامة خطأ علمي ومخالف إجماع القراء بعد زكريا إلى يوم الناس هذا على قبول الرواية" (ص: ١٣).

وقوله: "فقد أجمع القراء من بعد زكريا على رفع إسناده من طريق طيبة النشر إلى ابن الجزري ناظم الطيبة، بل جماهير القراء لا يسندون طريق الطيبة إلى ابن الجزري إلا من طريق زكريا، وتلقى جميع القراء ذلك بالقبول، ولم يطعن أحد منهم في هذا الطريق نحو خمسة قرون، حتى جاء هذا الكاتب فاستدرك على هؤلاء جميعًا وغلط صنيعهم" (ص: ١٤).

وقوله: "ثم إن مخالفة إجماع القراء على إسناد الطيبة من طريق ابن الجزري فيه أربع مفاسد: المفسدة الأولى: أن هذا يفضي إلى تجهيل هؤلاء القراء جميعًا، وأن الأمة اجتمعت على ضلالة قرونًا عددًا" (ص: ١٧).

وأقول:

اشتمل هذا الكلام على الأمرين السالف ذكرهما، وهما: أن الإجازات الصادرة عن المسجد النبوي الشريف مخالفة لإجماع جميع القراء من بعد زكريا الأنصاري، وأنها قائمة على خطأ علمي، وسيأتي ردي على هذا الكلام في فصلين: الأول سيكون في الإجماع الذي يدعيه هذا الشيخ، والثاني سيكون في الخطأ العلمي الذي توصّل إليه فهمه، والله المستعان.

الفصل الأول

إجماع الأمة الذي يدعيه صاحب "الوجازة"

يرى هذا الطاعن أن التركيب والتغيير الموجودين في بعض إجازات الشيوخ من بعد الأنصاري هو من باب إجماع القراء، بل زاد وجعله إجماعًا للأمة، لذا وجب الأخذ به -من وجهة نظره- وترك ما ذكره الأنصاري لأسانيده، وإلا فستكون الأمة أجمعت على ضلالة قرونًا عددًا.

وقبل الدخول في كشف حقيقة هذا الإجماع الذي استند إليه هذا الطاعن، أُذَكِّرُ بما سبق لي قوله مرارًا، وآخره في ردي السابق (الأنصاري أعرف بأسانيده)، وهو: أن فساد الأسانيد القرآنية من بعد عصر الأنصاري إلى الآن يرجع إلى ثلاثة أسباب:

الأول: عدم اهتمام شيوخ الإقراء بالأسانيد، فكلٌّ منهم نقل ما ذكره مَنْ قبله دون دراسة أو تمحيص. ولم أقف حتى الآن على أول من غيّر وبدّل في أسانيد الأنصاري، وتُوورث ذلك من بعده.

لذا، ليس لدينا دليل على اتهام أحد بعينه ممن وقعت في إجازاتهم هذه الأخطاء.

الثاني: خلوّ ساحة الأسانيد القرآنية من أهل الدراسة والتحقيق لهذه الأسانيد، من بعد عصر الأنصاري، فصارت الأسانيد القرآنية كلأً مباحًا لكل راتع.

الثالث: خلط الأسانيد القرآنية بالأسانيد الحديثية، وهذا أكبر بلاء حلّ بأسانيد القرآن من بعد عصر الأنصاري، فجميع أسانيد الأنصاري قد تحوّلت إلى منهج أهل الحديث في التحمّل، حتى إنه لم يبقَ على وجه الأرض سند واحد مستقيم على شرط أئمة الإقراء يؤدي إلى ما نصّ عليه الأنصاري في ذلك.

وقد كان منهج المتقدمين من أئمة الإقراء في أسانيدهم لا يخرج عن أمرين:

١- الأخذ بالطريقين معًا، أي: بما كان على شرط أئمة الإقراء، وبما كان على منهج أهل الحديث.

٢- الاقتصار على ما كان على شرط أئمة الإقراء، وعدم الأخذ بغيره.

وقد شدد الإمام الحجة أبو العلاء الهمذاني في هذه المسألة، وجعل الاعتماد على الإجازات المعمول بها عند أهل الحديث في نقل القرآن الكريم من أكبر الكبائر، وهذا موضح في ردي المعنون بـ(الأنصاري أعرف بأسانيده).

أما الآن فقد أصبحت الأسانيد من طريق الأنصاري مقتصرة على ما كان على منهج أهل الحديث فقط، ولا وجود فيها على الإطلاق لما كان على شرط أئمة الإقراء من الأسانيد.

وهذا هو الذي يريد ذلك الطاعنُ أن يحمل إجازات المسجد النبوي الشريف عليه، وإلا فقد وقعت في خطأ علمي.

أعود إلى الإجماع المزعوم:

إن الطرق الملفقة للأنصاري في أسانيده وصلتنا من خلال ما هو مسطّر في الإجازات، ولم تصلنا من خلال مؤلفاتٍ لباحث أو محقق للأسانيد القرآنية، وقلت وأكرر: إنه لا يُسَلَّمُ لما هو مُدوَّن في الإجازات إلا بعد إخضاعها للدراسة والتحقيق.

وعلى هذا فإن الإجماع الذي يدعيه هذا الطاعن قد أخذه أو استنبطه مما جاء في هذه الإجازات، ولذا سنقف هذه الوقفات مع بعض الإجازات لكبار أئمة الإقراء في مرحلة ما بعد الأنصاري، ونرى بعض ما وقع فيها من أخطاء.

***

الوقفة الأولى- مع إجازة علي الشبراملسي (ت: ١٠٨٧هـ):

قال الإمام الشبراملسي في إسناده للقراءات السبع في إجازته لأحد تلاميذه: "... وأخذ والده عن شيخ الإسلام ناصر الملة والدين الطبلاوي، وهو أخذ عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وهو أخذ عن الشيخ رضوان

العقبي والقلقيلي والنويري والشيخ محمد ابن أخت الشيخ فخر الدين عثمان الضرير إمام الجامع الأزهر، وهؤلاء أخذوا عن شيخ الإسلام محمد بن محمد الجزري، وهو أخذ عن الشيخ محمد بن رافع، عن صهر الشاطبي، عن ولي الله تعالى القاسم ابن فيره الرعيني الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونفعنا به".

وقال في إسناده للقراءات الثلاث من طريق الدرة:

"وأخذ طريق الدرة عن تلميذ والده أحمد بن شهاب الدين بن عبدالحق السنباطي، وهو أخذ عن الشيخ جمال الدين نجل شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وهو أخذ عن والده، ووالده أخذ عن الشيخ رضوان العقبي، والشيخ رضوان أخذ عن مؤلفها شيخ الإسلام محمد بن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ".

وقال في إسناده للقراءات العشر من طريق الطيبة:

"وأخذ طريق الطيبة [*أي: عبدالرحمن اليمني*] عن الشيخ علي بن غانم المقدسي، وهو أخذ عن شيخ الإسلام عبدالحق السنباطي، وهو أخذ عن ابن أسد، وهو أخذ عن محمد بن الجزري. وأخذها أيضًا عن الشيخ ابن أبي الحرم المدني، وهو أخذها عن الشيخ السديسي [*صوابه السمديسي*]، وهو أخذ عن ابن أسد، وهو أخذ عن مؤلفها، وهذا إسناد لا يوجد الآن أعلى منه" (من إجازته المخطوطة بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة برقم: ٦/٢٣١).

وأقول:

أولًا، بالنسبة لطريق الطيبة فقد سبق ردي عليه مفصّلًا في ٤٠ صفحة في الرسالة المعنونة (كشف علل طريقي ابن غانم المقدسي وابن أبي الحرم المدني)، والمرسلة إلى قسم القرآن بالمسجد النبوي الشريف بتاريخ: ١٤٣٩/٢/١٥هـ – ٢٠١٧/١١/٤م. ولذا سيكون كلامي هنا مقتصرًا على ما جاء في طريقي الشاطبية والدرة من أخطاء، **فأقول:**

وقع في السياق المتقدم لطريقيِ الشاطبية والدرة أربعة أخطاء جسيمة، وبيانها كالتالي:

أولًا: قوله بأخذ محمد بن رافع عن صهر الشاطبي:

وهذا قول لا يُقبل ولا يُعقل؛ حيث إن مولد محمد بن رافع في ذي القعدة سنة ٧٠٤هـ، ووفاة صهر الشاطبي في ذي الحجة سنة ٦٦١هـ، أي بين وفاة صهر الشاطبي ومولد ابن رافع ٤٣ سنة.

وهذا إلى جانب أن ابن الجزري لم يأخذ عن ابن رافع إلا (الشاطبية) قراءة، و(الرائية) سماعًا، وهذا هو ما نقله ابن رافع عن شيوخه.

وقد نَقَلَ هذا الخطأ وزاد عليه تركيبًا محمد البديري الدمياطي (ت: ١١٤٠هـ) صاحب كتاب (الجواهر الغوالي في بيان الأسانيد العوالي) وهو من تلاميذ الشبراملسي والبقري، وسيأتي ذكره.

ثانيًا: قوله بأخذ محمد ابن أخت فخر الدين عثمان الضرير إمام الجامع الأزهر عن ابن الجزري:

اسم هذا الشيخ: علي بن محمد بن عثمان البلبيسي المعروف بإمام الجامع الأزهر، وليس اسمه محمدًا، وعثمان فخر الدين جده وليس خاله.

وقد أخذ الأنصاريُّ عن هذا الشيخ القراءات السبع، ولكنه لم يأخذ عن ابن الجزري شيئًا على الإطلاق، لا تلاوة ولا رواية، لا في القراءات ولا في غيرها، فمن نَقَّلَهُ عن ابن الجزري فقد حَمَّلَهُ ما لم يتحمله، وهو خطأ واضح صريح أُضيف إلى أسانيد الأنصاري خروجًا على قوله ونقله.

وهذا الخطأ تناقله بعض القراء في إجازاتهم إلى عصرنا هذا.

ثالثًا: قوله بأخذ الأنصاري للقراءات السبع عن النويري:

ذكر النويريَّ ضمن من أخذ عنهم الأنصاريُّ القراءات السبع، ولم يُحدد ما إذا كان المقصود هو طاهر النويري، أم محمد النويري شارح الطيبة.

فإن كان هو طاهرًا النويري فهو لم يأخذ عنه الأنصاريُّ إلا القراءات الثلاث فقط، وهذا أمر متفق عليه ولا خلاف فيه. فمن ذكره في طريق السبع للأنصاري فقد حمّل الأنصاريَّ ما لم يتحمله.

وإن كان هو محمدًا النويري شارح الطيبة، فهذا لم يأخذ عنه الأنصاري شيئًا على الإطلاق، لا تلاوة ولا رواية، لا في القراءات ولا في غيرها.

وعلى هذا فتحميل الأنصاري عنه يُعدّ تلفيقًا للأنصاري في مشيخته. وسيأتي هذا الشيخ في غير هذا.

رابعًا: قوله بأخذ الأنصاري عن العقبي طريق الدرة:

لم يأخذ الأنصاري عن العقبي غير القراءات السبع، وهذا باتفاق ولا خلاف عليه، وهو ما نص عليه الأنصاري بنفسه في إجازته وفي ثبته، وما أثبته المحققون في مؤلفاتهم. حتى إن الأنصاري لم يروِ عن العقبي مؤلَّفًا من مؤلفات ابن الجزري لحمل هذا القول عليه.

وهذا الخطأ، وهو أخذ الأنصاري للقراءات عن العقبي، تناقله الكثيرون في إجازاتهم، سواء كانت الثلاث منفردة أو في تمام العشر.

وقد انتشر هذا الخطأ وامتد إلى عصر مَن قبلنا، وإلى عصرنا أيضًا، وأمثلته في العشر جملة واحدة كثيرة جدًّا، أما أمثلته في الثلاث منفردة فهي قليلة، ومنها:

١- إجازة الإمام الشيخ محمد المتولي للشيخ خليفة فتح الباب الحناوي، في: ١٣٠٧/٧/١٨هـ، وهي في كتاب (أسانيد الأنصاري)، صفحات: ١٢٤، ٢١٦.

٢- إجازة العلامة الشيخ عبدالفتاح القاضي للشيخ القارئ الكبير محمود خليل الحصري، في: ١٣٧٨/١١/١٧هـ، وهي في كتاب (أسانيد الأنصاري)، صفحات: ١٣١، ٢٤٥.

فهذه أربعة أخطاء مؤكدة من الأخطاء الجسيمة في الأسانيد، وقعت في إجازة الإمام الشبراملسي إمام عصره، والأخطاء الثلاثة الأخيرة منها تناقلتها الإجازات حتى وصلت إلى عصرنا في إجازات كبار شيوخ الإقراء والمقرئين وغيرهم. وهذا من أكبر الأدلة على أن أساتذة الإقراء كانوا لا يهتمون بأمر الأسانيد.

معلومة أخيرة عن إجازة الشبراملسي:

هذه الإجازة صدرت للمحدِّث أبي العز محمد بن أحمد العجمي، ولم يقرأ على الشبراملسي إلا إلى نهاية سورة النساء بقراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو.

وهذه الإجازة صدرت بتاريخ: ١٠٨٧/٢/١٥هـ، ووفاة الشبراملسي كانت في: ١٠٨٧/١٠/١٨هـ، أي قبل وفاته بثمانية أشهر، وكان هذا وهو في التسعين من عمره، حيث إن مولده كان سنة ٩٩٧هـ، والله أعلم.

***

الوقفة الثانية- مع إسناد أحمد البنا الدمياطي (ت: ١١١٧هـ):

كان الشيخ البنا الدمياطي من أخص تلاميذ الشبراملسي، حتى إنه هو الذي تولّى غُسله بيديه وقت وفاته، وكان قد أخذ عنه القراءات العشر من طريق الطيبة، حيث قال:

"قرأت القرآن العظيم من أوله إلى آخره بالقراءات العشر بمضمون طيبة النشر المذكور، بعد حفظها على علامة العصر والأوان الذي لم يسمح بنظيره ما تقدم من الدهور والأزمان أبي الضياء النور علي الشبراملسي بمصر المحروسة، وقرأ شيخنا المذكور على شيخ القراء بزمانه الشيخ عبدالرحمن اليمني، وقرأ اليمني على والده الشيخ شحاذة اليمني وعلى الشهاب أحمد بن عبدالحق السنباطي، وقرأ السنباطي على الشيخ شحاذة المذكور، وقرأ الشيخ شحاذة على الشيخ أبي النصر الطبلاوي، وقرأ الطبلاوي على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وقرأ شيخ الإسلام على الشيخين: البرهان القلقيلي، والرضوان أبي النعيم العقبي، وقرأ كلٌّ منهما على إمام القراء والمحدثين محرر الروايات والطرق أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري بأسانيده المذكورة في نشره" (إتحاف فضلاء البشر: ٩).

ما جاء في هذا السياق من تناقض وأخطاء:

أولًا– ما جاء في السياق من تناقض:

كما هو واضح، فقد ذكر البنا إسناده في القراءات العشر عن شيخه الشبراملسي، من طريق الطيبة خاصة، وانتهى بهذا الإسناد إلى الأنصاري، عن الشيخين: العقبي والقلقيلي، عن ابن الجزري.

وهذا مخالف لما تقدم ذكره في إجازة شيخه الشبراملسي، حيث جاء فيها ذكر الطيبة من طريقين:

الأول: الشبراملسي عن عبدالرحمن اليمني، عن ابن غانم المقدسي، عن عبدالحق السنباطي، عن ابن أسد الأميوطي، عن ابن الجزري.

الثاني: الشبراملسي عن عبدالرحمن اليمني، عن ابن أبي الحرم المدني، عن السمديسي، عن ابن أسد الأميوطي، عن ابن الجزري.

والسؤال هنا:

لماذا لم يأخذ البنا بما جاء في إجازة شيخه مما اختص به طريق الطيبة؟ مع أنه لم يقرأ عليه إلا من طريقها، حيث قال صديقه مصطفى الحموي في ترجمته: "وقرأ على الشيخ علي الشبراملسي جميع القرآن، من طريق الطيبة، وختم له بالجامع الأزهر ختمًا حافلًا، حضره أكابر العلماء" (فوائد الارتحال: ٢/٢٤٠).

كما تقدم أيضًا في الإجازة في طريق الطيبة خاصة القول: "وهذا إسناد لا يوجد الآن أعلى منه"، فكيف يفوته هذا العلو وهو من أخص تلاميذ الشبراملسي؟!

أقول:

كانت قراءة البنا على الشبراملسي قبل صناعة هذا الطريق الذي اصْطُنِعَ للطيبة في هذه الإجازة.

والدليل على ذلك، أنه رحل من دمياط إلى القاهرة، وأخذ عن: المزاحي والشبراملسي والشوبري والبابلي وغيرهم، ثم رحل إلى المدينة المنورة سنة ١٠٦٥هـ، وصدرت هذه الإجازة سنة ١٠٨٧هـ.

وتقدم أن هذه الإجازة قبل وفاة الشبراملسي بثمانية أشهر، وهو في التسعين من عمره، فهل فات الشبراملسي ذكر هذا الطريق فيما سبق من عمره حتى لأخصّ تلاميذه، ثم تذكّره وهو في هذه السن ومنحه لذلك المجاز؟!

وللعلم، فإن مولد البنا الدمياطي كان في: ١٠٣٦/٩/١٣هـ بدمياط. هذا لمن أراد تحرير التواريخ.

وقد كان أمر البنا الدمياطي أحد ثمانية أدلة على بطلان القول بأخذ عبدالرحمن اليمني عن ابن غانم وابن أبي الحرم المدني، وقد ذكرت هذه الأدلة في رسالتي الموسومة (كشف علل طريقي ابن غانم المقدسي وابن أبي الحرم المدني).

وهنا أقول:

إن إجازة الشبراملسي هي أول مصدر وقفتُ عليه في وجود ابن غانم المقدسي وابن أبي الحرم المدني في مشيخة عبدالرحمن اليمني، وهذا لم يذكره أحد من تلاميذ اليمني في أسانيده غير الشبراملسي، وأيضًا فلم يقل به أحد من المؤرخين الذين ترجموا لليمني، والله أعلم.

ثانيًا- ما جاء في السياق من أخطاء:

تقدم في سياق كلام البنا الدمياطي لأسانيده في القراءات العشر من طريق الطيبة، إنهاء هذا الإسناد إلى الأنصاري عن شيخيه: العقبي والقلقيلي، عن ابن الجزري.

وطريقا العقبي والقلقيلي لا يؤديان إلى العشر بتمامها، لا من طيبة ولا غيرها، للآتي:

أولًا– بالنسبة للعقبي:

تقدم في الفقرة الرابعة من وقفة الشبراملسي، القول بأن الأنصاري لم يأخذ عن العقبي إلا القراءات السبع، وهذا أمر متفق عليه ولا خلاف فيه، والعبرة بما أخذه الأنصاري عن العقبي، وليس بما أخذه العقبي عن ابن الجزري، سواء كان ذلك تلاوة أو رواية.

وعلى هذا، فلم يتحقق للبنا الدمياطي من طريق العقبي إلا القراءات السبع.

ثانيًا– بالنسبة للقلقيلي:

لم يأخذ القلقيلي عن ابن الجزري إلا القراءات السبع، وهذا ما ذكره تلميذه شمس الدين السخاوي وغيره في ترجمته، ونصّ عليه الأنصاري في ثبته، ولا خلاف في ذلك أيضًا، والعبرة بما أخذه القلقيلي عن ابن الجزري، وليس بما أخذه الأنصاري عن القلقيلي، سواء كان ذلك تلاوة أو رواية.

وعلى هذا فلم يتحقق للبنا الدمياطي من طريق القلقيلي أيضًا إلا القراءات السبع.

وبناءً على ذلك، فإن إسناد البنا الدمياطي في القراءات الثلاث منقطعٌ من الطريقين، تلاوة ورواية، والله أعلم.

وللقلقيلي تعليق فيما يخص وجوده في إجازات المسجد النبوي الشريف، وسيأتي بإذن الله.

❋❋❋

الوقفة الثالثة- مع إجازة محمد البقري (ت: ١١١١هـ):

قال الإمام البقري في إسناده للقراءات السبع في إجازته لأحد تلاميذه: "وأخذ الشيخ عبدالحق السنباطي عن الناصر الطبلاوي، عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، عن شيخه رضوان العقبي، عن شيخه الشمس ابن الجزري، عن شيخه إمام الأزهر الشهير بابن اللبان، ومشايخ كثيرة ذكرها في النشر، عن الشيخ أحمد صهر الشاطبي، عن ولي الله أبي القاسم الشاطبي" (انظر: كتاب "أسانيد الأنصاري" ١٥٥، ١٩٩).

وأُذكِّر أننا ما زلنا مع الإجماع الذي ادعى ذلك الطاعن أن إجازات المسجد النبوي الشريف خالفته.

كما أُذكِّر أيضًا بأنني لم أتعرض إلى الآن لما جاء مخالفًا لأسانيد الأنصاري؛ بل أقتصر على المتفق عليه من الأخطاء الواقعة في أسانيد الشيوخ، أما مخالفة أسانيد الأنصاري فسيأتي الكلام عنها في نهاية الوقفات.

أعود إلى إجازة البقري:

صدرت هذه الإجازة عن البقري في: ١/٦/١١١١هـ، أي قبل وفاته بثلاثة عشر يومًا فقط، إذ إن وفاته في: ١٤/٦/١١١١هـ، وكان هذا وهو في الثالثة والتسعين من عمره، حيث إن مولده سنة ١٠١٨هـ.

وكاتب هذه الإجازة أخص تلاميذه، وهو: أبو السماح البقري، حيث قال في نهايتها: "وكتبها الفقير إلى الله تعالى، وشهد بذلك أحمد أبو السماح البقري، الشافعي الصوفي الأشعري المقرئ، خادم الفقراء بالأزهر".

وشهد على هذه الإجازة سبعة من كبار الشيوخ غير أبي السماح، وصورة هذا في صفحة ٢٠٢ من كتاب (أسانيد الأنصاري).

ومع كل ذلك من الكاتب والشهود، فقد وقع في هذه الإجازة خطأ جسيم وشنيع، وهو: القول بأخذ ابن اللبان عن صهر الشاطبي، ووصف ابن اللبان بأنه إمام الأزهر، وتسمية صهر الشاطبي بـ(أحمد).

وأقول:

ابن اللبان هو: محمد بن أحمد بن علي الدمشقي المعروف بابن اللبان، مولده سنة: ٧١٥هـ، ووفاته في ربيع الأول سنة ٧٧٦هـ. وهو من شيوخ ابن الجزري من علماء دمشق، ولا علاقة له بإمامة الأزهر ولا مشيخته.

وصهر الشاطبي هو: علي بن شجاع بن سالم المعروف بصهر الشاطبي، مولده في شعبان سنة ٥٧٢هـ، ووفاته في ذي الحجة سنة ٦٦١هـ.

وعلى هذا فإن وفاة صهر الشاطبي كانت قبل ولادة ابن اللبان بأربع وخمسين سنة**!!**

ولنتذكر في إجازة الشبراملسي أن ابن رافع كان تلميذ صهر الشاطبي، مع أنّ الفارق بين وفاة صهر الشاطبي ومولد ابن رافع ٤٣ سنة، وهنا ٥٤ سنة بين ابن اللبان وصهر الشاطبي.

وأشنع من ذلك وأفظع أن يستمر هذا الخطأ الذي وقع في إجازة البقري مُتَنَاقَلًا في الإجازات من تاريخ هذه الإجازة إلى عصرنا الحالي. وهذه أمثلة ممن نقلوا هذا الخطأ في أسانيدهم:

أولًا- الشيخ أحمد محمد سلمونة، شيخ المقارئ المصرية في وقته:

قال في إجازته في القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة: "وقرأ السنباطي والطبلاوي على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، على شيخه رضوان العقبي، على الشيخ محمد النويري شارح الطيبة والشيخ محمد القلقيلي، عن شيخهما محمد بن الجزري محرر الفن، عن شيخه إمام الجامع الأزهر المعروف بابن اللبان، عن الشيخ أحمد صهر الشاطبي، على الإمام الشاطبي" (انظر هذه الإجازة في كتاب "أسانيد الأنصاري": ١٢١، ٢٠٩).

ونلاحظ هنا أن الخطأ الذي وقع في إجازة البقري نُقل كما هو، وأُضيف إليه خطأ جديد وهو: القول بأخذ العقبي عن النويري شارح الطيبة والقلقيلي، وهذا خلط وتركيب، فما قال أحد بأخذ العقبي عن النويري والقلقيلي، وهذا أمر معروف لا يحتاج إلى توضيح، والقلقيلي اسمه "أحمد" وليس "محمدًا".

ثانيًا- الشيخ أحمد محمد الدري التهامي، شيخ المقارئ المصرية في وقته:

قال في إجازته في القراءات العشر من طريق الطيبة لأحد تلاميذه: "وقرأ السنباطي والطبلاوي على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، على شيخه رضوان العقبي، على الشيخ محمد النويري شارح الطيبة والشيخ محمد القلقيلي، عن شيخهما محمد بن الجزري محرر الفن، عن شيخه إمام الأزهر المعروف بابن اللبان، عن الشيخ أحمد صهر الشاطبي، على الشيخ أبي الحسن علي بن هذيل" (انظر هذه الإجازة في كتاب "أسانيد الأنصاري": ١٢٢، ٢١١).

ونلاحظ أن الخطأين السابقين نُقلا كما هما، وأُضيف إليهما خطأ جديد وهو: القول بأخذ صهر الشاطبي عن ابن هذيل مباشرة، وليس عن الشاطبي عن ابن هذيل.

وابن هذيل توفي في رجب سنة ٥٦٤هـ، وتقدم مولد صهر الشاطبي في شعبان سنة ٥٧٢هـ.

وعلى هذا فوفاة ابن هذيل كانت قبل مولد صهر الشاطبي بثماني سنوات.

فهذه ثلاثة أخطاء فادحة اجتمعت في إجازة التهامي؛ واحد تُوُورث من إجازة البقري، وأضيف إليه خطأ واحد من إجازة سلمونة، وكان الثالث هنا في إجازة التهامي.

وهذه الأخطاء الثلاثة انتقلت كما هي في أسانيد كبار الشيوخ من بعد التهامي، وكان من ذلك:

١- الشيخ محمد بن أحمد المتولي، شيخ المقارئ المصرية في وقته:

جاءت تلك الأخطاء الثلاثة في إجازته في القراءات الثلاث لأحد تلاميذه، مؤرخة في: ١٣٠٧/٧/٨هـ. وهذه الإجازة في كتاب (أسانيد الأنصاري): ١٢٤، ٢١٦.

٢- الشيخ حسن بن خلف الحسيني، من كبار تلاميذ المتولي:

جاءت تلك الأخطاء الثلاثة في إجازته في القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة لأحد تلاميذه، مؤرخة في: ١٢٨٨/١٢/١٨هـ، وهذه الإجازة في كتاب (أسانيد الأنصاري): ١٢٣، ٢١٤.

والأخطاء نفسها في إجازة أخرى له في القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة أيضًا، صادرة منه لابن أخيه الشيخ محمد علي خلف الحسيني المعروف بالحداد، شيخ المقارئ المصرية في وقته، وهو أول من وضع علامات الوقف في المصحف الشريف، وكان هذا في المصحف الذي كتبه بخط يده سنة ١٣٣٧هـ. وهذه الإجازة مؤرخة في جمادى الثانية سنة ١٣٠٣هـ، ومحفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض تحت رقم: ٢٨٤٩.

٣- الشيخ حسين حنفي حسين الماجري، من شيوخ الإقراء بالجامع الأزهر:

جاءت تلك الأخطاء الثلاثة في إجازته في رواية حفص، للشيخ رزق خليل حبة شيخ المقارئ المصرية في وقته.

وهذه الإجازة مؤرخة في: ١٣٥٩/٤/١هـ – ١٩٤٠/٥/٨م، وهي في كتاب (أسانيد الأنصاري): ١٣٠، ٢٤١.

٤– الشيخة نفيسة بنت أبي العلا بن أحمد بن محمد ضيف الإسكندرانية:

جاءت تلك الأخطاء الثلاثة في إجازتين منها للشيخ محمد عبدالحميد عبدالله خليل الإسكندري؛ الإجازة الأولى في القراءات السبع من طريق الشاطبية، والثانية في العشر من طريق الشاطبية والدرة، وذكرت لكل منهما طريقين من الأسانيد، فكانت الأخطاء الثلاثة في أحد الطريقين لكل منهما.

وكانت الإجازة الأولى منهما مؤرخة في: ١٣٧٠/٦/١١هـ، والثانية مؤرخة في: ١٣٧٢/٥/٢٥هـ.

وقد وقعت في هاتين الإجازتين واقعة عجيبة، وهي:

أن الشيخ محمد بن عبدالرحمن الخليجي شهد على هاتين الإجازتين في تاريخ واحد، وهو: ١١ رجب ١٣٧١هـ.

وعلى هذا فتكون شهادته على الإجازة الأولى بعد تحريرها بسنة تقريبًا، وشهادته على الثانية قبل تحريرها بسنة أيضًا تقريبًا.

فإذا كانت شهادته على الأولى تحتمل التأويل، فعلى أي شيء يُحمل أمر الثانية؟!

وقد طلبت من بعض تلاميذ الشيخ محمد عبدالحميد الإسكندري، أن يسألوه عن تفسيره لذلك وهو حي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلم يصلني منهم رد على ذلك إلى الآن.

وصور إجازات الشيخ محمد عبدالحميد من الشيخة نفيسة والشيخ الخليجي، موجودة مع تعليقي عليها في كتاب (آفة علو الأسانيد) صفحات: ٥٩–٩٧، ٢٦٢–٢٧٠.

وقد فصّلت هذه المسألة في كتاب (رد الحجج الباطلة والمضللة: ٥٤–٦٠)، والله أعلم.

٥– الشيخ محمد بن عبدالرحمن الخليجي، شيخ قرّاء الإسكندرية في وقته:

جاءت تلك الأخطاء الثلاثة في إجازته في القراءات العشر من طريق: الشاطبية والدرة والطيبة، للشيخ محمد عبدالحميد الإسكندري.

وهذه الإجازة مؤرخة في: ١٣٧٤/١٢/٢٨هـ - ١٩٥٥/٨/١٧م، وسبق ذكرها منذ قليل.

٦- الشيخ عبدالفتاح بن السيد عجمي المرصفي المدني:

ذكر الشيخ المرصفي في أسانيده خطأين من الثلاثة المذكورة، حيث قال في سياق الكلام عن بعض طرق أسانيده: "... وهو أخذ عن شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري، وهو أخذ عن شيخه أبي النعيم رضوان العقبي، وهو عن الشيخ محمد النويري المالكي شارح الطيبة، وهو عن إمام الحفاظ وحجة القرّاء والمحدثين الشيخ محمد بن محمد الجزري محرر الفن، وهو عن شيخه إمام الأزهر المعروف بابن اللبان، وهو عن الشيخ أبي الحسن علي بن شجاع العباسي المصري المعروف بالكمال الضرير وبصهر الشاطبي، وهو عن قطب الزمان ومعدن العرفان الإمام أبي القاسم ابن فيره الرعيني الشاطبي، رضي الله تعالى عنه" (هداية القاري، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م: ٣١).

نلاحظ أن الشيخ كرر خطأ إجازة البقري، القائل بأخذ ابن اللبان المولود سنة ٧١٥هـ عن صهر الشاطبي المتوفى سنة ٦٦١هـ، أي قبل ولادته بأربع وخمسين سنة.

وعلى هذا فإن هذا الخطأ الفاحش ظل مُتَنَاقَلًا في الأسانيد من سنة ١١١١هـ، وهو تاريخ إجازة البقري، إلى سنة ١٤٠٢هـ، وهو تاريخ صدور كتاب المرصفي، بل هو موجود فيما بعد ذلك، كما سيأتي في نهاية الفصل.

وكرر المرصفي أيضًا خطأ إجازة سلمونة، القائل بأخذ العقبي عن القلقيلي والنويري شارح الطيبة، ولكنه استبعد القلقيلي واكتفى بالنويري!

وهذا من الأدلة على أن الأخطاء المتوارثة في الأسانيد القرآنية لم تقتصر على الإجازات، بل تعدى أمرها إلى المؤلفات، والله المستعان.

***

الوقفة الرابعة- مع أسانيد محمد البديري الدمياطي (ت: ١١٤٠هـ):

ذكر البديري في ثبته المسمى بـ(الجواهر الغوالي في بيان الأسانيد العوالي)، أنه رحل من دمياط إلى الأزهر سنة ١٠٨٢هـ، وقرأ القرآن من أوله إلى آخره على الشيخين: الشبراملسي والبقري، من طريق الشاطبية والدرة، ثم جمع للعشرة من طريق الطيبة إلى الآية ١٤ من آل عمران، ثم ذكر إسناده إلى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ثم قال:

"وقد أخذ شيخ الإسلام عن الشيخ العمدة رضوان العقبي، وأخذ الشيخ رضوان عن صاحب الفن... شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري.. وأخذ محمد بن الجزري عن أشياخ كثيرين، منهم الشيخ محمد الشهير بابن أخت ولي الله فخر الدين إمام الجامع الأزهر.. ومنهم الشيخ أبو بكر الشهير بابن اللبان، وأخذ ابن اللبان عن الشيخ محمد بن رافع، عن الشيخ أحمد صهر الشاطبي، وأخذ الشيخ أحمد عن ولي الله تعالى الشيخ أبي القاسم الرعيني الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ".

وأقول:

هذا السياق فيه خطأ جسيم، وهذا إلى جانب التركيب في خطأ إجازتي الشبراملسي والبقري، ولكن فيه معلومة مهمة.

أما بالنسبة للخطأ الجسيم: ففي قوله بأخذ ابن الجزري عن محمد ابن أخت فخر الدين إمام الجامع الأزهر.

وتقدم في الفقرة الثانية من الوقفة الأولى لإجازة الشبراملسي، أن هذا الشيخ تلميذ لابن الجزري وليس شيخًا له، وتم تصويب اسم هذا الشيخ فليرجع إليه.

وأما بالنسبة لتركيب الخطأ: ففي قوله بأخذ ابن اللبان عن ابن رافع عن صهر الشاطبي.

وتقدم في الفقرة الأولى من الوقفة الأولى لإجازة الشبراملسي القول بأخذ ابن رافع المولود سنة ٧٠٤هـ عن صهر الشاطبي المتوفى سنة ٦٦١هـ، والفارق بينهما ٤٣ سنة.

وتقدم في الوقفة الثالثة لإجازة البقري القول بأخذ ابن اللبان المولود سنة ٧١٥هـ عن صهر الشاطبي أيضًا، فالفارق بينهما ٥٤ سنة.

وهنا جمع البديري بين هذين الخطأين، ولكنه ركبهما، فجعل ابن رافع شيخًا لابن اللبان، وما هذا إلا خطأ فوق خطأ، فلم يأخذ ابن اللبان عن ابن رافع شيئًا، إلى جانب أن ابن اللبان أستاذ من كبار أساتذة الإقراء بدمشق، وابن رافع ليس من أهل هذا التخصص، وما كان وجوده في مشيخة ابن الجزري إلا لنقله (الشاطبية) و(الرائية) سماعًا فقط.

وقد كنى ابن اللبان بأبي بكر، وهذا لم يذكره ابن الجزري في ترجمته، وهو من كبار شيوخه.

أما بالنسبة للمعلومة المهمة: وهي أن خطأ وجود ابن رافع في أسانيد الشبراملسي، وخطأ وجود ابن اللبان في أسانيد البقري؛ مؤكد في مصدرين:

الأول: في إجازتيهما المتقدم ذكرهما في الوقفة الأولى والثالثة.

الثاني: في كلام البديري هنا في ثبته (الجواهر الغوالي في بيان الأسانيد العوالي).

ويؤخذ من كلام البديري أن هذين الخطأين موجودان في سنديهما قبل سنة ١٠٨٢هـ، وهي سنة رحيل البديري إلى الأزهر وأخذه عنهما، والله أعلم.

ومما يلاحظ أيضًا من كلام البديري، أنه لم يذكر في الإسناد غير العقبي من شيوخ الأنصاري، مع أنه أخذ العشر من طريق الشاطبية والدرة عن شيخيه الشبراملسي والبقري، وزاد وأخذ عن البقري من طريق الطيبة إلى الآية ١٤ من آل عمران.

فلماذا لم يذكر ذلك التفصيل الذي ذكره شيخه الشبراملسي لكلٍّ من: الشاطبية والدرة والطيبة؟!

ولذلك كان البديري ضمن الأدلة الثمانية التي ذكرتها في (كشف علل طريقي ابن غانم المقدسي وابن أبي الحرم المدني)، والله أعلم.

***

الوقفة الخامسة- مع إجازة أحمد البقري (ت بعد: ١١٤٩هـ):

هذه الإجازة في القراءات السبع من طريق الشاطبية للشيخ علي بن أحمد بن علي الدمشقي الشهير بابن كزبر، المتوفى سنة ١١٦٥هـ. قال الشيخ أحمد البقري في سياق الإسناد فيها:

"وأخبره أبي أخذت طريقة الشاطبية للقراء السبعة من ولي الله سيدي محمد البقري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونفعنا ببركته، وهو أخذ عن سيدي عبدالرحمن اليمني.. والشيخ شحاذة اليمني أخذ عن مولانا ناصر الدين الطبلاوي، وهو أخذ عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وهو أخذ عن أئمة أجلاء منهم الشيخ النويري، وهو أخذ عن خاتمة الحفاظ والمحدثين الشيخ شمس الدين الجزري، قال: قرأت على أبي محمد عبدالرحمن بن أحمد المصري الشافعي، قال: قرأت على أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالخالق الصائغ المصري، قال: قرأت على الشيخ الحسيب النسيب أبي الحسن علي بن شجاع العباسي المصري صهر الشاطبي" (انظر كتاب "القراءات وكبار القراء بدمشق": ٢٠٣).

وأقول:

هذا السياق وقع فيه أمران: خطأ، ومخالفة لما جاء في إجازة شيخه محمد البقري:

أما الخطأ: ففي إسناد السبع من طريق النويري، سواء كان طاهرًا أم محمدًا شارح الطيبة، فهو لم يحدد المقصود منهما.

فإن كان هو طاهرًا النويري؛ فهذا لم يأخذ عنه الأنصاري إلا القراءات الثلاث، وهذا باتفاق.

وإن كان هو محمدًا النويري شارح الطيبة، فهذا لا وجود له أصلًا في مشيخة الأنصاري، لا في قراءات ولا في غيرها، لا رواية ولا غيرها، وسبق هذا في الوقفة الأولى للشبراملسي.

وعلى هذا فإن إسناد السبع إلى النويري هذا أو ذاك منقطع، للسببين المذكورين، والله أعلم.

وأشير هنا إلى أن هذا الخطأ الذي وقع أحمد البقري فيه وقع فيه أيضًا الشيخ محمد المنير السمنودي (١٠٩٩هـ - ١١٩٩هـ)، فقد أسند إلى العشر كاملة إلى الأنصاري عن النويري، ولم يحدد أيضًا أي النويرين، فإن كان طاهرًا فإسناده يتصل في الثلاث فقط، وإن كان النويري الشارح فإسناده ينقطع في الجميع على ما تقدم، وقد نقل الأمير الكبير تلميذ السمنودي هذا الخطأ كما هو في ثبته، وإجازة السمنودي وثبت الأمير في كتاب (أسانيد الأنصاري) ١١٩، ٢٠٦-٢٠٨.

كما وقع هذا الخطأ في إجازة الشيخ محمد أمين بن عبدالله المغربي، في القراءات من الشاطبية والدرة والطيبة، إلى تلميذه أحمد حفظي بن محمد الكانقري، وهذه الإجازة مؤرخة في سنة ١٢٧٢هـ، ومحفوظة في مكتبة جامعة أم القرى برقم ٣٣٤. ولكن هذا الشيخ صرّح باسم النويري في هذه الإجازة، وهو محمد النويري شارح الطيبة، وعلى هذا فإسناده منقطع، والله أعلم.

أعود إلى الكلام في إجازة أحمد البقري، وأقول:

وأما مخالفته لما في إجازة شيخه، ففي أمرين:

الأول: تقدم في الوقفة الثالثة الكلام في إجازة شيخه محمد البقري، وهي في القراءات السبع من طريق الشاطبية، وجاء الإسناد فيها إلى الأنصاري عن العقبي، وإجازته هنا في السبع أيضًا ومن نفس الطريق، وأسند فيها إلى الأنصاري عن النويري، مع أنه هو كاتب إجازة شيخه بيده، على ما تقدم في قوله: "وكتبها الفقير إلى الله تعالى، وشهد بذلك أحمد أبو السماح البقري".

ومع هذا فقد غيّر وبدّل فيما كتبه بيده في إسناد شيخه للسبع، وفوق هذا كان هذا التغيير من الصواب إلى الخطأ، وليس من الخطأ إلى الصواب كما سيأتي.

وسيأتي بعد قليل دليل آخر على وجود النويري في أسانيده وعدم وجود العقبي، مع أن العقبي مقدم في مشيخة الأنصاري على جميع شيوخه، حتى في غير القراءات، وتقدم في الوقفة السابقة اقتصار البديري الدمياطي عليه في أسانيده حتى في الثلاث التي ليست من طريقه، وسيأتي هذا أيضًا في طريق مصطفى الخليجي.

الثاني: قام بتصويب الخطأ الكبير الموجود في إجازة شيخه محمد البقري، القائل بأخذ ابن اللبان عن صهر الشاطبي، وهذا على ما تقدم من كلامه في سياق الإسناد.

وقد جاء هذا التصويب أيضًا في إجازة تلميذه الحاج محمود القسطنطيني إمام جامع دلكر زادة، الصادرة عنه لأحد تلاميذه في القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة والطيبة.

فقد ذكر الحاج محمود أنه رحل إلى الديار المصرية سنة ١١٤٩هـ، وقرأ على أحمد البقري العشر من طريق الطيبة إلى قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُواْ اللّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة:٢٠٣]، وأجازه بهذا وبباقي القرآن.

وقرأ أيضًا في هذه الرحلة على أحمد بن عمر الأسقاطي ختمة كاملة برواية حفص، وبالعشر من طريق الطيبة إلى سورة النساء، وأجازه بهذا أيضًا وبباقي القرآن.

ثم ذكر إسناده من جهة أحمد البقري، وانتهى به إلى الأنصاري، عن النويري والقلقيلي، عن ابن الجزري.

ولم يحدد من هو النويري، كما سبق في إجازة شيخه، وسمى القلقيلي "محمدًا" كما هو حاصل في إجازة سلمونة والتهامي وغيرهما، وصوابه "أحمد"، ولعل هذا هو منشأ هذا الخطأ، حيث إن إجازة سلمونة كانت سنة ١٢٥٤هـ، أي بعده.

ثم ذكر إسناده من جهة أحمد الأسقاطي، وانتهى به إلى الأنصاري، عن العقبي، عن ابن الجزري.

ثم استكمل الإسناد على نفس ما تقدم ذكره في إجازة شيخه أحمد البقري، ولم يذكر الخطأ الموجود في إجازة الشيخ محمد البقري.

وعلى هذا، فإن ذلك الخطأ الفاحش الذي وقع في إجازة الشيخ محمد البقري قد تم تصويبه في الأسانيد التي انتقلت إلى بلاد الشام من جهة الشيخ علي ابن كزبر الدمشقي عن شيخه أحمد البقري. وتم تصويبه أيضًا في الأسانيد التي انتقلت إلى بلاد الأناضول من جهة الحاج محمود القسطنطيني إمام جامع دلكر زادة.

ويؤخذ من ذلك أن هذا الخطأ الذي كتبه أحمد البقري بيده في إجازة شيخه سنة ١١١١هـ، قد صوّبه سنة ١١٤٩هـ، أو قبلها، وهي سنة رحيل الحاج محمود إليه، ولا يوجد تاريخ في إجازة ابن كزبر حتى نعرف هل هي قبل هذا التاريخ أو بعده.

وتقدم في الوقفة الرابعة للبديري الدمياطي الدليل على أن هذا الخطأ كان موجودًا في إجازة البقري قبل سنة ١٠٨٢هـ، والله أعلم.

وهنا أمر شديد الأهمية:

مما لا يخفى أن غالب الأسانيد المصرية تأتي من جهة الشيخ سلمونة عن العبيدي، عن الأجهوري، عن أحمد البقري، عن محمد البقري.

وتقدم منذ قليل أن أحمد البقري صوّب الخطأ الواقع في أسانيد شيخه محمد البقري.

فإذا كان الأمر كذلك، فكيف وصل هذا الخطأ إلى سلمونة وانتشر من خلاله في الأسانيد المصرية حتى وصل إلى القرن الخامس عشر الهجري؟!

هذا الأمر لا يحتمل إلا وجهين:

الأول: أن يكون نَقْلُ الأجهوري عن أحمد البقري كان قبل تصويبه هذا الخطأ.

الثاني: أن يكون هذا الخطأ وصل إلى سلمونة من طريق آخر من الطرق المؤدية إلى الشيخ محمد البقري، خاصة وأن الأجهوري يتصل به من خلال عدد آخر من شيوخه.

أو أن يكون هذا الخطأ لم يأتِ من طريق الأجهوري، ولكن جاء من جهة أحد الشيوخ الثلاثة الآخرين للعبيدي، وهم: العزيزي والبدري والسمنودي، فهم الذين ذكرهم سلمونة -بالإضافة إلى الأجهوري- شيوخًا لشيخه العبيدي.

وعلى ذلك، فإذا لم يكن نقل الأجهوري عن أحمد البقري كان قبل تصويب هذا الخطأ، وأنه وصل لسلمونة من طريق آخر؛ فهذا يضع علامة استفهام حول الأسانيد المؤدية من طريق أحمد البقري، والله أعلم.

***

الوقفة السادسة- مع أسانيد هاشم بن محمد المغربي (ت: بعد ١١٧٩هـ):

ذكر في كتابه (سناء الطالب لأشرف المطالب) أسانيده في القراءات العشر من طريق الطيبة فقط، وكان منها:

قوله بأنه أخذها سنة ١١٤٥هـ بدمشق عن الشيخ مصطفى بن أحمد الخليجي، عن محمد البقري، عن عبدالرحمن اليمني، عن ابن غانم المقدسي، عن محمد السمديسي، عن أحمد بن أسد الأميوطي، عن ابن الجزري.

وهذا الطريق سبق الكلام فيه، في الوقفة الأولى للشبراملسي، والوقفة الثانية للبنا الدمياطي، وكانت إجازة الشبراملسي هي أول مصدر لوجود هذا الطريق في الأسانيد القرآنية فيما وقفت عليه، والله أعلم.

وتقدم قولي بأن هذا الطريق مردود عليه في رسالتي (كشف علل طريقي ابن غانم المقدسي وابن أبي الحرم المدني) بثمانية أدلة في عدم صحته، منها عدم أخذ البنا الدمياطي به، مع أن نقله كان للطيبة خاصة، وقد ذكرت في هذه الرسالة أيضًا ستة أدلة في عدم استقامة هذا الطريق.

ثم قال الشيخ هاشم إنه قرأ العشر من طريق الطيبة أيضًا عن الشيخ مصطفى بن عبدالرحمن الإزميري، بقسطنطينية سنة ١١٤٨هـ، وقرأها الإزميري على يوسف أفندي زادة، عن أبيه محمد بن يوسف، عن محمد إمام جامع نشانجي، عن الشيخ يوسف جد يوسف أفندي، ثم قال:

"وقرأ الشيخ يوسف على الشيخ الإمام محمد بن جعفر الشهير بأوليا أفندي، وقرأ محمد بن جعفر على الشيخ أحمد المسيري المصري، وقرأ المسيري على ناصر الدين الطبلاوي، على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، على الشهاب أحمد بن أسد الأميوطي، على الإمام شمس الدين ابن الجزري".

وأقول:

لا أدري كيف يُقال في الأسانيد القرآنية إن الأنصاري قرأ على الأميوطي؟!

ولو أقسم بالله أحد على أن الأنصاري لم يقرأ على الأميوطي آية واحدة من القرآن لم يحنث، فضلًا عن أن يقال إنه قرأ عليه القراءات العشر من طريق الطيبة!

وهذه أدلة بطلان هذا القول:

أولًا: لم يذكره الأنصاري في إجازته القرآنية ضمن شيوخه الذين ذكرهم فيها.

ثانيًا: لم يذكره الأنصاري في ثبته، في الباب الذي اختص به شيوخه في القرآن الكريم، وطرق أسانيدهم.

ثالثًا: لم يذكره الأنصاري في إسناده إلى منظومة الطيبة، حتى يمكن حمل ذلك القول عليها.

وقد قال في إسناده إلى الطيبة: "طيبة النشر، والنشر، وغيرهما من تصانيف ابن الجزري أخبرني بها جماعة إذنًا منهم التقي أبو الفضل محمد بن محمد الهاشمي، عن مؤلفها" (ثبت الأنصاري: ٢٨٩).

رابعًا: لم يذكره الأنصاري في إسناده إلى واحد من أربعة مؤلفات أخرى للقراءات، وهي: التيسير، والعنوان، والشاطبية، والرائية، التي ذكرها في ثبته صفحات: ٢٨٥-٢٨٩.

خامسًا: لم يذكره الأنصاري في إسناده إلى أي نوع من العلوم الأخرى، وقد أسند في ثبته إلى أكثر من ١٠٦ مؤلفات في مختلف العلوم، من صفحة: ١١٩ إلى ٣١٤.

سادسًا: لم يذكره السخاوي ضمن شيوخ الأنصاري في ترجمته للأنصاري، وأيضًا لم يذكر الأنصاري ضمن تلاميذه في ترجمته له، في كتابه (الضوء اللامع: ١/٢٢٧، ٣/٢٣٤).

ولا يفوت أن السخاوي من أقران الأنصاري، فهذه تواريخه: ٨٣١-٩٠٢هـ، وهذه تواريخ الأنصاري: ٨٢٦-٩٢٦هـ، وقد سمع وقرأ السخاوي بعض القرآن على كلٍّ من: البلبيسي، والعقبي، والقلقيلي، والأميوطي، والسنهوري.

كما لا يفوت أن السخاوي هو الذي قام بتخريج ثبت الأنصاري، وكل ذلك مع أنه قد توفي قبل الأنصاري بأربع وعشرين سنة.

فهذه ستة أدلة أكتفي بها في رد قول من قال بأن الأنصاري قرأ على الأميوطي، فأقصى ما هنالك أن الأنصاري قد أدرج اسمه ضمن من أجازوا له إجازة، ذكرهم في نهاية ثبته تحت هذا العنوان (هذه أسماء جماعة رتبتهم على حروف المعجم ممن أجازني) ص: ٣١٥، وعددهم ١١٥ شيخًا وشيخة، وكان الأميوطي ترتيبه السادس في هذا العدد.

ولا يخفى أنه من الوارد أن تكون هذه الإجازة ليست بطلب من الأنصاري لها، وذلك بأن يكون الأميوطي قد أجاز جميع الحضور في درس أو في محفل وكان الأنصاري من بينهم.

ولا يفوت أن الأنصاري قد عاصر الأميوطي في ٤٦ سنة، وليس ببعيد منه في التواريخ، فهذه تواريخ الأميوطي: ٨٠٨-٨٧٢هـ، وقد تقدم منذ قليل تواريخ الأنصاري.

المهم أنها إجازة مجردة من كل شيء يمكن أن يُحمل عليه قول: "قرأ"، ولا أي كتاب من الكتب.

وعلى هذا، فإن من قال بأن الأنصاري قرأ على الأميوطي فقد قوّل الأنصاري ما لم يقله، وحمّله ما لم يتحمّله.

وقد بالغوا وتجاوزوا الحد حتى جعلوا هذه القراءة في القراءات العشر من طريق الطيبة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وفي أخذ الأميوطي للعشر من طريق الطيبة علة ذكرتها في رسالة (كشف علل طريقي ابن غانم المقدسي وابن أبي الحرم المدني)، والله أعلم.

ملحوظة مهمة:

لم يرد فيما تقدم من الوقفات مَنْ قال بالإسناد إلى الأميوطي من جهة الشيخ محمد البقري، لا البقري نفسه، ولا تلميذيه البديري الدمياطي وأحمد البقري، ولا الحاج محمود القسطنطيني تلميذ أحمد البقري، وهم في الوقفات: الثالثة والرابعة والخامسة.

وعلى هذا، فإن الشيخ هاشم المغربي هو أول من أسند عشر الطيبة من جهة محمد البقري إلى الأميوطي، فيما قاله بأخذه لذلك عن شيخه مصطفى الخليجي، عن الشيخ محمد البقري، أثناء ذكره أسانيده في كتابه المتقدم ذكره (سناء الطالب لأشرف المطالب).

فهل قال مصطفى الخليجي بهذا الإسناد عن شيخه البقري بالفعل؟ وهل سبق من قال بهذا من جهة البقري غير هاشم المغربي؟ الله أعلم.

❋❋❋

الوقفة السابعة- مع أسانيد أحمد الأسقاطي (ت: ١١٥٩هـ):

جاءت أسانيد الشيخ الأسقاطي في ثبته المسمى (كفاية الطالب القنوع ببدايع الإسناد المرفوع)، والذي أعدّ هذا الثبت ابنه الشيخ محمد في سنة ١١٣٦هـ، أي قبل وفاة الشيخ الأسقاطي بـ٢٣ سنة، ومحمد هذا توفي سنة ١١٣٩هـ، أي بعد كتابته هذا الثبت بثلاث سنوات، وقبل وفاة والده بعشرين سنة.

قال في بداية الكلام عن الأسانيد القرآنية لوالده: "القسم الأول في سلسلة القراءات المتضمنة لاتصال التلاوة بسيد السادات. اعلم أن الوالد حفظه الله تعالى قد أخذ القراءات عن جماعة من أئمة هذا الشأن".

ثم ذكر شيوخ والده وانتهى بأسانيدهم إلى الشيوخ الثلاثة: سلطان المزاحي، وعلي الشبراملسي، وعلي الرشيدي.

ثم امتدّ بأسانيد هؤلاء الشيوخ الثلاثة إلى أن قال:

"وقرأ ابن غانم على الشرف عبدالحق بن محمد السنباطي والمحب أبي الجود محمد بن إبراهيم السمديسي الحنفي، وهما وشيخ الإسلام قرؤوا على الشهاب أحمد بن أسد الأميوطي، زاد شيخ الإسلام فقال: وعلى الزين رضوان بن محمد بن يوسف العقبي، والزين طاهر بن محمد بن علي بن محمد بن عمر النويري، والشهاب أحمد بن أبي بكر بن يوسف القلقيلي المعروف بالإسكندري، وهم والأميوطي قرؤوا على الحافظ المتقن الثقة الضابط الشمس أبي الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري الدمشقي".

وأقول:

لن أتعرض هنا للكلام في قراءة ابن غانم على عبدالحق السنباطي التي لا صحة لها، ولا لقراءة السمديسي على ابن أسد المحاطة بالعلل، ولا لأحد من شيوخ الأنصاري الآخرين، ولكن سأقف أمام قوله: "القسم الأول في سلسلة القراءات المتضمنة لاتصال التلاوة بسيد السادات".

وهنا أقول:

هذا القول هو الذي يناهضه ويعارضه صاحب الوجازة وأتباعه، وهو: "اتصال التلاوة بسيد السادات". وهو سيدنا محمد ﷺ.

وهذا القول هو نفس ما قاله الإمام ابن الجزري قبل سنة ٧٩٩هـ، وهي سنة انتهائه من كتابه (النشر) الذي قال فيه:

"وأعلى ما وقع لنا باتصال تلاوة القرآن على شرط الصحيح عند أئمة هذا الشأن أن بيني وبين النبي ﷺ أربعة عشر رجلًا، وذلك في قراءة عاصم من رواية حفص.." (النشر: ١/١٩٣).

والأربعة عشر الذين ذكرهم ابن الجزري قد تحقق فيهم بالفعل اتصال تلاوة القرآن الكريم كاملًا، وهم:

عن شيخه البغدادي، عن الصائغ، عن ابن فارس، عن الكندي، عن سبط الخياط، عن عبدالقاهر، عن الكارزيني، عن الهاشمي، عن الأشناني، عن عبيد، عن حفص، عن عاصم، عن السلمي، عن الصحابة، عن النبي ﷺ.

فهذا هو الطريق الذي اعتمد عليه ابن الجزري في أسانيده المستقيمة على شرط التلاوة في رواية حفص، وجعله أعلى ما عنده، ولم يقل بالطرق الأخرى التي هي أعلى من هذا الطريق، لعدم استقامتها على شرط التلاوة.

وقد تحقق له من طرق أخرى ثلاثة عشر واثنا عشر رجلًا في رواية حفص أيضًا، وهي كالتالي:

الثلاثة عشر:

عن شيخه المهندس، عن ابن البخاري، عن الكندي، عن ابن الطبر، عن أبي بكر الخياط، عن المصاحفي، عن ابن أبي هاشم، عن الأشناني، عن عبيد، عن حفص، عن عاصم، عن السلمي، عن الصحابة، عن النبي ﷺ.

وعلل عدم استقامة هذا الطريق على شرط التلاوة محصورة في الشيخين الأولين، ويوجد لابن الجزري غير هذا الطريق بالعدد نفسه.

الاثنا عشر:

عن شيخه ابن هلال، عن ابن البخاري، عن أبي المكارم اللبان، عن أبي علي الحداد، عن ابن يزدة، عن الهاشمي، عن الأشناني، عن عبيد، عن حفص، عن عاصم، عن السلمي، عن الصحابة، عن النبي ﷺ.

وعلل عدم استقامة هذا الطريق على شرط التلاوة محصورة في الشيوخ الثلاثة الأوائل، وكل ذلك موضح في كتاب (أسانيد الأنصاري: ٩٨-١٠٤).

وهذا الطريق الأخير ذكره ابن الجزري أثناء ترجمته لعلي الهاشمي، وأَثنى على هذا العلو قائلًا: "وسندنا إلى حفص من طريقه عالٍ جدًّا.. وهذه طريق أساوي فيها الشاطبي من أعلى طرقه، فكأننا جميعًا أخذنا عن ابن هذيل".

ووفاة ابن هذيل سنة ٥٦٤هـ، ومولد ابن الجزري سنة ٧٥١هـ.

ومع هذا العلو الذي حقق له اثنا عشر رجلًا فيما بينه وبين النبي ﷺ، إلا أنه عندما أراد أن يتحدث عن علوّه في مسار التلاوة، لم يتخطَّ الأربعة عشر رجلًا، ولم يَعْتَدّ بما سواه من علوّ، والتزم في ذلك منهجَ من سبقه من أئمة الإقراء، لذا قال: "على شرط الصحيح عند أئمة هذا الشأن".

فهذا هو حال أئمة الإقراء في أسانيدهم المؤدية إلى تلاوة القرآن، والله المستعان.

أعود إلى الأسقاطي:

تقدم قول الأسقاطي بأن سلسلته للقراءات ستكون باتصال التلاوة، وهذا الذي جرّنا إلى كلام الإمام ابن الجزري في هذا الشرط، ورأينا أنه قد التزم بهذا في أسانيده المتضمنة للتلاوة، اتّباعًا لمن تقدمه من أئمة الإقراء.

والعجيب هنا أن الأسقاطي قال نفس ما قاله ابن الجزري، ولكنه لم يلتزم به.

وأبسط دليل على ذلك؛ ذكره البنا الدمياطي ضمن شيوخه في هذا الإسناد، وهو لم يروِ عنه إلا بالإجازة. وكذلك شيخه شمس الدين المنوفي، إذ لم يقرأ عليه إلا من الآية ١٧٧ إلى الآية ١٨٨ من سورة البقرة، وأجازه على ذلك بجميع القرآن.

وعلى هذا؛ فذكره هذين الشيخين في أسانيده يتناقض مع قوله باتصال التلاوة.

وأكبر خطأ وقع فيه الشيخ الأسقاطي، قوله فيما تقدم: "وهما وشيخ الإسلام قرؤوا على الشهاب أحمد بن أسد الأميوطي"، وتقدم في الوقفة السادسة إثبات فساد هذا القول بستة أدلة.

وهذا الخطأ قد انتشر في الأسانيد من طريق الأسقاطي وليس من طريق هاشم المغربي المتقدم ذكره في الوقفة السادسة، وهذا في حدود ما وقفت عليه.

فهذا الخطأ وغيره مما سبق في الوقفة الأولى للشبراملسي موجود في غالب الأسانيد المؤدية إلى الأسقاطي، وغالبها في أسانيد القراءات السبع، ومن ذلك:

١- إجازة الشيخ أحمد الدري التهامي في القراءات السبع، للشيخ عبدالله العايدي الكفراوي، مؤرخة في: ١٢٥٧/٤/١هـ.

٢- إجازة الشيخ حسن خلف الحسيني في القراءات السبع، للشيخ مصطفى العشماوي، مؤرخة في سنة: ١٢٨٨هـ.

٣- إجازة الشيخ حسن خلف الحسيني في القراءات السبع، للشيخ محمد علي خلف الحسيني، مؤرخة في: صفر سنة ١٣٠٣هـ.

٤- إجازة الشيخ محمد مكي نصر في القراءات السبع، للشيخ عبدالمتعال محمد، مؤرخة في: ١٣٠٧/٧/١١هـ.

٥- إجازة الشيخ إبراهيم أحمد سلام في القراءات العشر من الشاطبية والدرة، للشيخ محمود خليل الحصري، مؤرخة في: ١٣٥٥/٨/٢٣هـ.

٦- إجازة الشيخ حسين حنفي الماجري في القراءات السبع، للشيخ محمد حسين خليفة، مؤرخة في: ١٣٥٦/٩/١هـ.

٧- إجازة الشيخ حسين حنفي الماجري في القراءات السبع، للشيخ رزق خليل حبة، مؤرخة في: ١٣٦١/٧/٢٣هـ.

٨- إجازة الشيخة نفيسة أبو العلا في القراءات السبع، للشيخ محمد عبدالحميد الإسكندري، مؤرخة في: ١٣٧٠/٦/١١هـ.

٩- كتاب (هداية القاري) للشيخ عبدالفتاح السيد عجمي المرصفي، في طبعته الأولى: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

فهذا آخر مصدر وقفت عليه من المصادر الناقلة لذلك الخطأ الذي وقع فيه الشيخ الأسقاطي من قوله بقراءة الأنصاري على الأميوطي، في حين أن الأنصاري لم يقرأ على الأميوطي آية واحدة، على ما تقدم بيانه في الوقفة السادسة.

والعجيب أن الشيخ المرصفي نقل في سنده نفس ما قاله الأسقاطي نصًّا، حتى ما جاء من خطأ القول بقراءة ابن غانم المقدسي على عبدالحق السنباطي، حيث قال:

"وقرأ ابن غانم على الشرف بن عبدالحق السنباطي والمحب أبي الجود محمد بن إبراهيم السمديسي الحنفي، وهما وشيخ الإسلام قرؤوا على الشهاب أحمد بن أسد الأميوطي، زاد شيخ الإسلام فقال: وعلى الزين رضوان بن محمد بن يوسف والزين طاهر بن محمد بن علي النويري والشهاب أحمد بن بكر يوسف القلقيلي المعروف بالإسكندري، وهم والأميوطي قرؤوا على الحافظ المتقن الثقة الضابط الشمس أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري الدمشقي" (هداية القاري: ٣٤).

وبالرجوع إلى ما قاله الأسقاطي في أول هذه الوقفة نجد أن المرصفي كرره هنا، وكذلك الحال في الإجازات المذكورة قبل المرصفي، وهذا أيضًا من الأدلة على تناقل الأخطاء دون توقف ونظر.

ونلاحظ أن هذه الإجازات هي نفسها أو غالبها التي تناقلت الخطأ الواقع في إجازة الشيخ محمد البقري الذي سبق في الوقفة الثالثة.

وأكتفي بما جاء في هذه الوقفات السبع في الرد على قول صاحب (الوجازة) في مسألة إجماع القراء، وقبل الدخول في بيان ذلك وتفصيله، أختصر جميع ما تقدم من الوقفات السبع فيما يلي:

خلاصة ما جاء في الوقفات السبع:

تشتمل هذه الخلاصة على إجمال ما سبق تفصيله من بعض الأخطاء الواقعة في الأسانيد المؤدية إلى الأنصاري، الصادرة عن بعض شيوخ الإقراء من بعده، سواء كان هذا في إجازاتهم أو في مؤلفاتهم، مركزًا على الأخطاء التي لا خلاف فيها، أما الأخطاء الملفقة للأنصاري في أسانيده فسيأتي الكلام عنها.

وسأذكر من قال بهذا الخطأ من الشيوخ، ثم أذكر من تناقله من الشيوخ من بعده، وهذا في حدود ما وقفت عليه من مصادر:

أولًا: قول الشيخ علي الشبراملسي في إجازته المؤرخة في سنة ١٠٨٧هـ، بأخذ ابن الجزري عن محمد بن رافع عن صهر الشاطبي:

وقد كان مولد ابن رافع سنة ٧٠٤هـ، ووفاة صهر الشاطبي سنة ٦٦١هـ، أي أن بينهما ٤٣ سنة**!**

وهذا إلى جانب أن ابن الجزري لم يأخذ عن ابن رافع إلا (الشاطبية) قراءةً، و(الرائية) سماعًا.

وقد نقل هذا الخطأ وزاد عليه تركيبًا تلميذه محمد البديري الدمياطي في ثبته (الجواهر الغوالي في بيان الأسانيد العوالي).

ثانيًا: قول الشيخ الشبراملسي في نفس الإجازة أيضًا بأخذ علي البلبيسي المعروف بإمام الجامع الأزهر، عن ابن الجزري.

وهذا القول لا خلاف في عدم صحته، إذ لم يأخذ البلبيسي عن ابن الجزري شيئًا، لا في القراءات ولا في غيرها، وهذا إلى جانب أنه غيّر وبدّل في اسم البلبيسي ولقبه.

وهذا الخطأ تناقله بعض الشيوخ في إجازاتهم، وكان من ذلك:

١- إجازة الشيخ مصطفى بن محمد الإسلامبولي، مؤرخة سنة ١٢٥٧هـ.

٢- إجازة الشيخ محمد أمين بن الحاج عبدالله المغربي، مؤرخة سنة ١٢٧٢هـ.

٣- إجازة الشيخ عبدالحي أفندي بن محمد الإسلامبولي، مؤرخة سنة ١٣٠٨هـ.

٤- إجازة الشيخة نفيسة بنت أبي العلا الإسكندرانية، مؤرخة سنة ١٣٧٠هـ.

ثالثًا: قول الشبراملسي أيضًا في نفس الإجازة المتقدمة؛ بأخذ الأنصاري للقراءات السبع عن النويري، ولم يحدده، هل هو طاهر النويري، أم محمد النويري شارح الطيبة؟

فإذا كان الأول؛ فلم يأخذ عنه الأنصاري غير القراءات الثلاث، وهذا بلا خلاف. وإن كان الثاني؛ فلم يأخذ عنه الأنصاري شيئًا على الإطلاق، لا قراءات ولا غيرها، ولا خلاف في ذلك.

وهذا الخطأ تناقله بعض الشيوخ، وكان من ذلك:

١- الشيخ أحمد أبو السماح البقري في إجازته بالقراءات السبع للشيخ علي بن كزبر الدمشقي، ولم يحدد فيها أي النويرين.

٢- الشيخ محمد بن حسن المنير السمنودي في إجازته بالقراءات العشر للشيخ محمد الأشبولي، مؤرخة في سنة ١١٩١هـ، ولم يحدد فيها أيضًا أي النويرين.

٣- الشيخ محمد بن محمد الأمير الكبير، ذكر هذا في ثبته في سنده للقراءات العشر عن شيخه المنير السمنودي، ولم يحدده أيضًا كشيخه.

٤- الشيخ محمد أمين بن الحاج عبدالله المغربي، المتقدم ذكره، وإجازته كانت في القراءات العشر للشيخ أحمد الحفظي النقشبندي، وحدد فيها النويري شارح الطيبة.

رابعًا: قول الشبراملسي أيضًا في نفس إجازته المتقدمة بأخذ الأنصاري للقراءات الثلاث عن العقبي، وهذا أيضًا لا خلاف في عدم صحته، إذ لم يأخذ الأنصاري عن العقبي من القراءات غير السبع.

وهذا الخطأ واقعٌ في كثير من الإجازات، سواء في العشر جملة واحدة أو في الثلاث منفردة، وكان من الثلاث منفردة:

١- إجازة الشيخ محمد بن أحمد المتولي في القراءات الثلاث للشيخ خليفة بن فتح الباب الحناوي، مؤرخة سنة ١٣٠٧هـ.

٢- إجازة الشيخ عبدالفتاح بن عبدالغني القاضي في القراءات الثلاث للشيخ محمود خليل الحصري، مؤرخة سنة ١٣٧٨هـ.

خامسًا: قول الشيخ محمد البقري في إجازته المؤرخة في سنة ١١١١هـ بأخذ ابن الجزري عن محمد إمام الأزهر الشهير بابن اللبان، عن أحمد صهر الشاطبي، عن الشاطبي. وقد كان مولد ابن اللبان سنة ٧١٥هـ، ووفاة صهر الشاطبي سنة ٦٦١هـ، أي أن بينهما ٥٤ سنة! وهذا إلى جانب أن ابن اللبان كان من علماء دمشق، ولم يكن إمامًا للجامع الأزهر، وأيضًا فإن صهر الشاطبي اسمه "علي" وليس "أحمد".

ومع جسامة هذا الخطأ فقد تناقله كبار شيوخ القراءات في إجازاتهم، وكان من ذلك:

١- الشيخ أحمد بن محمد سلمونة، في إجازته بالقراءات العشر للشيخ إبراهيم العطار، مؤرخة في سنة ١٢٥٤هـ.

٢- الشيخ أحمد بن محمد التهامي، في إجازته بالقراءات العشر للشيخ عبدالله الكفراوي، مؤرخة في سنة ١٢٦٩هـ.

٣- الشيخ حسن بن خلف الحسيني، في إجازته بالقراءات العشر للشيخ مصطفى العشماوي، مؤرخة في سنة ١٢٨٨هـ.

٤- الشيخ محمد بن أحمد المتولي، في إجازته بالقراءات الثلاث للشيخ خليفة فتح الباب الحناوي، مؤرخة في سنة ١٣٠٧هـ.

٥- الشيخ حسين بن حنفي الماجري، في إجازته برواية حفص للشيخ رزق خليل حبة، مؤرخة في سنة ١٣٥٩هـ.

٦- الشيخة نفيسة بنت أبي العلا، في إجازتيها بالقراءات العشر للشيخ محمد عبدالحميد الإسكندري، إحداهما مؤرخة في سنة ١٣٧٠هـ، والأخرى في سنة ١٣٧٢هـ.

٧- الشيخ محمد بن عبدالرحمن الخليجي، في إجازته بالقراءات العشر للشيخ محمد عبدالحميد الإسكندري، مؤرخة في سنة ١٣٧٤هـ. وجاء هذا أيضًا في بعض الإجازات الصادرة عن الشيخ محمد عبدالحميد إلى بعض تلاميذه.

٨- الشيخ عبدالفتاح بن السيد عجمي المرصفي، وذكر هذا الخطأ في أسانيده في كتابه (هداية القاري: ٣١).

سادسًا: قول الشيخ أحمد بن محمد التهامي في إجازته المتقدم ذكرها بأخذ صهر الشاطبي عن علي بن هذيل مباشرة، وليس عن الشاطبي عن ابن هذيل.

وقد كان مولد صهر الشاطبي في سنة ٥٧٢هـ، ووفاة ابن هذيل في سنة ٥٦٤هـ، أي أن بينهما ٨ سنوات!

ومع جسامة هذا الخطأ أيضًا فقد تناقله جميع من سبق ذكرهم من بعد التهامي عدا المرصفي، وهم: المتولي، وحسن الحسيني، والماجري، ونفيسة، والخليجي، في نفس الإجازات المذكورة.

سابعًا: قول الشيخ أحمد بن محمد سلمونة بأخذ الأنصاري عن العقبي عن كل من: النويري شارح الطيبة، والقلقيلي، عن ابن الجزري.

وهذا قول لا صحة له، ولم يقل به أحد على الإطلاق، فالعقبي من أقران القلقيلي والنويري، بل إنه متقدم ومقدم على النويري.

ومع جسامة هذا الخطأ أيضًا فقد تناقله عدد من كبار الشيوخ أيضًا ممن جاؤوا من بعد سلمونة، وكان منهم من سبق ذكرهم من الشيوخ، وهم: التهامي، والمتولي، والحسيني، والماجري، ونفيسة، والخليجي، والمرصفي.

ثامنًا: قول الشيخ أحمد بن عمر الأسقاطي في ثبته بقراءة الأنصاري على ابن أسد الأميوطي.

وهذا قول لا صحة له، فلم يقرأ الأنصاري على الأميوطي آية واحدة، ولا شيئًا آخر غير القرآن حتى يُحمل عليه لفظ "قرأ"، وهذا أمر لا خلاف عليه، ومع هذا فقد ذكرتُ ستة أدلة على بطلانه في الوقفة السادسة مع أسانيد هاشم المغربي، لأن هاشمًا المغربي قال بهذا القول أيضًا في أسانيده للقراءات من طريق الطيبة، من جهة شيخه مصطفى الإزميري، وقال به أيضًا من جهة شيخه مصطفى الخليجي.

وقد انتقل خطأ القول بقراءة الأنصاري على الأميوطي من طريق الأسقاطي في كثير من الإجازات، غالبها في القراءات السبع، وكان من ذلك:

١- إجازة الشيخ الدري التهامي في القراءات السبع للشيخ عبدالله الكفراوي، مؤرخة في سنة ١٢٥٧هـ.

٢- إجازة الشيخ حسن الحسيني في القراءات السبع للشيخ مصطفى العشماوي، مؤرخة في سنة ١٢٨٨هـ.

٣- إجازة الشيخ حسن الحسيني في القراءات السبع للشيخ محمد الحسيني، مؤرخة في سنة ١٣٠٣هـ.

٤- إجازة الشيخ محمد مكي في القراءات السبع للشيخ عبدالمتعال، مؤرخة في سنة ١٣٠٧هـ.

٥- إجازة الشيخ إبراهيم سلام في القراءات العشر للشيخ محمود الحصري، مؤرخة في سنة ١٣٥٥هـ.

٦- إجازة الشيخ حسين الماجري في القراءات السبع للشيخ محمد خليفة، مؤرخة في سنة ١٣٥٦هـ.

٧- إجازة الشيخ حسين الماجري في القراءات السبع للشيخ رزق خليل حبة، مؤرخة في سنة ١٣٦١هـ.

٨- إجازة الشيخة نفيسة في القراءات السبع للشيخ محمد الإسكندري، مؤرخة في سنة ١٣٧٠هـ.

٩- أسانيد الشيخ المرصفي في كتابه (هداية القاري، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م: ٣٤).

فهذا بعض ما وقفت عليه من المصادر الناقلة لخطأ القول بقراءة الأنصاري على الأميوطي الذي ذكره الأسقاطي في ثبته سنة ١١٣٦هـ، وتُوورث حتى سنة ١٤٠٢هـ، وما بعدها.

وهذه المصادر هي الناقلة أيضًا للخطأ القائل بأخذ عبدالرحمن اليمني عن ابن غانم، عن السنباطي والسمديسي، عن الأميوطي.

وهذا الطريق لا صحة له، وذكرت ذلك في رسالة (كشف علل طريقي ابن غانم وابن أبي الحرم المدني).

ملحوظات أخرى:

من الملاحظات المهمة التي وردت في تلك الوقفات:

١- مخالفة البنا الدمياطي لشيخه الشبراملسي في إسناده للقراءات العشر من طريق الطيبة. فقد أسندها الشبراملسي من طريقين لشيخه عبدالرحمن اليمني، عن ابن غانم، عن عبدالحق السنباطي، عن الأميوطي. وعن ابن أبي الحرم المدني، عن السمديسي، عن الأميوطي، عن ابن الجزري. وأسندها البنا عن الشبراملسي، عن عبدالرحمن، عن أحمد السنباطي، عن شحاذة، عن الطبلاوي، عن الأنصاري، عن العقبي والقلقيلي، عن ابن الجزري. وتوضيح كل ذلك في الوقفتين الأولى والثانية.

٢- مخالفة أبي السماح البقري لشيخه محمد البقري في إسناده للقراءات السبع من طريق الشاطبية. فقد أسندها محمد البقري إلى الأنصاري عن العقبي عن ابن الجزري، وأسندها أبو السماح إلى الأنصاري عن النويري عن ابن الجزري، ولم يحدد مَن هو النويري؟ وهذا مع أنه هو كاتب إجازة شيخه البقري بيده وشاهد عليها، على ما جاء في الوقفة الثالثة والخامسة. وأيضًا فإن إسناد السبع إلى النويرين منقطع. فإن كان "طاهرًا" فلم يأخذ عنه الأنصاري إلا القراءات الثلاث، وإن كان "محمدًا شارح الطيبة" لم يأخذ عنه الأنصاري شيئًا، وتقدم هذا في الفقرة الثالثة من الخلاصة.

٣- تصويب أبي السماح للخطأ الذي في إجازة شيخه محمد البقري، القائل بأخذ ابن اللبان عن صهر الشاطبي. فقد صوّبه في إجازته الصادرة عنه في السبع إلى ابن كزبر، وهذا مع أنه هو كاتب إجازة شيخه بيده على ما تقدم ذكره.

٤- وصول الخطأ الذي صوّبه أبو السماح إلى سلمونة يدعو إلى التوقف أمام طريق أبي السماح من جهة سلمونة. وذلك لأن غالب الأسانيد التي تؤدي إلى سلمونة تكون عن شيخه العبيدي، عن الأجهوري، عن أبي السماح، فكيف وصل هذا الخطأ إلى سلمونة مع تصويب أبي السماح له؟! وعلى هذا؛ فلا صحة لهذا الطريق إلا إذا كان نقل الأجهوري عن أبي السماح قبل تصويبه لهذا الخطأ، وأن يكون هذا الخطأ قد وصل إلى سلمونة بعيدًا عن طريق الأجهوري. وقد وضّحت ذلك في الوقفة الخامسة.

وأكتفي بهذا في خلاصة الوقفات السبع، مع ما فيها من أمور كثيرة لم أذكرها بقصد الاختصار.

وبهذا أصل إلى فصل المقال وأقول:

بعد ما تقدم من كشف حال الأسانيد فيما بيننا وبين الأنصاري، فهل يرى عاقل إمكانية الاعتماد على ذلك في ردِّ ما نصَّ عليه الأنصاري لطرق أسانيده، والأخذ بالملفّق له من الأسانيد بحجة أن القراء قد أجمعوا على الأخذ بها؟

فإذا كان الأمر كذلك، فقد وجب الأخذ بجميع ما تقدم ذكره من أخطاء، إذ ينطبق عليها وصف الإجماع كذلك. وسأُعيد ذكر ثلاثة فقط من ذلك مكتفيًا بها:

أولًا: القول بأخذ ابن اللبان عن صهر الشاطبي، المتوفى قبل مولده بـ٥٤ سنة!

قال بهذا الإمام محمد البقري في إجازته سنة ١١١١هـ، وقيل به إلى سنة ١٤٢٤هـ.

ثانيًا: القول بأخذ صهر الشاطبي عن ابن هذيل، المتوفى قبل مولده بـ٨ سنوات!

قال بهذا الإمام أحمد الدري التهامي في إجازته سنة ١٢٦٩هـ، وقيل به إلى سنة ١٤٢٤هـ.

ثالثًا: القول بأخذ العقبي عن القلقيلي والنويري شارح الطيبة عن ابن الجزري!

قال بهذا الإمام أحمد سلمونة في إجازته سنة ١٢٥٤هـ، وقيل به إلى سنة ١٤٢٤هـ.

فهذه ثلاثة أخطاء من الأخطاء الفاحشة والجسيمة التي ظلت مُتَنَاقَلَةً ومُتوارَثةً بين كبار شيوخ الإقراء من تلك التواريخ إلى التاريخ المذكور ١٤٢٤هـ.

أفلا يعدّ هذا إجماعًا مماثلًا لذلك الإجماع الذي تذرّع به صاحب الوجازة لإقرار خطأ فاحش في أسانيد الأنصاري؟

وإلى مدّعي إجماع القراء والأمة أقول:

إذا كنت ترى وجوب الأخذ بالتلفيق الذي وقع للأنصاري في أسانيده بذريعة إجماع القراء، فقد وجب عليك الأخذ بجميع ما تقدم ذكره من أخطاء، فهي كذلك.

فإن قلت: إن هذه أخطاء ظاهرة ويجب تصويبها.

فأقول: إن مَنْ يسهل وقوعه في الخطأ الظاهر الواضح أولى أن يقع في الأخطاء الخافية الملتبسة. وهذا من أقوى الأدلة على الخطأ الحاصل في أسانيد الأنصاري.

وفي النهاية أقول لهذا الشيخ:

لقد وصفك تلميذك مقدم رسالتك بأنك "باحث"، حيث قال: "وأُخبركم أنني أفدت مضمون هذا البحث من أحد الباحثين" (الوجازة: ص٤٠)؛ فإذا كان ذلك كذلك فكيف لك القبول بالأخطاء الشنيعة في إجازاتك من شيخك، والتي منها هاتان الإجازتان:

الأولى– في رواية حفص، مؤرخة في ربيع الأول من عام ١٤٢٢هـ:

جاء في الصفحة الثالثة منها: "وقرأ السنباطي والطبلاوي على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، على شيحه رضوان الفقير، على الشيخ محمد النويري شارح الطيبة وعلى الشيخ القلقيلي، على شيخهما محمد بن الجزري محرر الفن، على شيخه المعروف بابن اللبان شيخ الجامع الأزهر، على الشيخ أحمد صهر الإمام الشاطبي، على الشيخ أبي الحسن علي بن هذيل". وهذه الإجازة معتمدة بخاتم شيخك في جميع صفحاتها.

الثانية– في القراءات السبع، مؤرخة في يوم الخميس ١٥ صفر ١٤٢٤هـ، الموافق ١٦ إبريل ٢٠٠٣م:

جاء في الصفحة الثالثة منها: "وقرأ السنباطي والطبلاوي على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، على شيخه رضوان العقبي، على الشيخ محمد النويري شارح الطيبة، وعلى الشيخ محمد القلقيلي، على شيخهما محمد بن الجزري محرر الفن صاحب كتاب (النشر) وطيبته وتقريبه، وهو عن شيخه إمام الجامع الأزهر المعروف بابن اللبان، عن الشيخ أحمد صهر الشاطبي، على الشيخ أبي الحسن علي بن هذيل". وهذه الإجازة معتمدة بخاتمين لشيخك في جميع صفحاتها.

بالله عليك أجبني على ما يلي أيها "الباحث":

- هل قرأ ابن اللبان على صهر الشاطبي الذي مات قبل ولادته بأربع وخمسين سنة؟!
- وهل قرأ صهر الشاطبي على ابن هذيل الذي مات قبل ولادته بثماني سنوات؟!
- وهل كان اسم صهر الشاطبي "أحمد"؟!
- وهل كان ابن اللبان إمامًا للجامع الأزهر يومًا ما؟!
- وهل قرأ العقبي على النويري شارح الطيبة والقلقيلي؟!
- وهل كان اسم القلقيلي "محمدًا"؟!

كيف لك وقد تحمّلتَ هذه الأخطاء الفاحشة المملوءة بها إجازاتك التطاول على إجازات المسجد النبوي الشريف التي تحمل للأمة الصدق والأمانة والاستقامة في الأسانيد المؤدية إلى كلام الله تعالى؟

وإلى شيوخ الإقراء أعود فأقول:

أذكّركم بما سبق لي قوله في رسالة (الأنصاري أعرف بأسانيده):

"هل يمكن أن يقال إن شيوخنا قد وقفوا على هذه الأخطاء في أسانيدهم وسكتوا عنها؟ أم يقال إنهم لم يهتموا بأمر الأسانيد" (ص: ٧).

وذكرت قول ابن الجزري: "ولا بد للمقرئ من أنسة بحال الرجال والأسانيد، مؤتلفها ومختلفها، وجرحها وتعديلها، ومتقنها ومغفلها، وهذا من أهم ما يُحتاج إليه. وقد وقع لكثير من المتقدمين في أسانيد كتبهم أوهام كثيرة، وغلطات عديدة؛ من إسقاط رجال، وتسمية آخرين بغير أسمائهم، وتصاحيف، وغير ذلك".

وذكرت أيضًا قوله: "ولا بد من سماع الأسانيد على الشيخ، والأعلى أن يحدثه الشيخ بها من لفظه، فأما من لم يسمع الأسانيد على شيخه، فأسانيده من طريقه منقطعة".

وقلت: "من منا أو من شيوخنا فعل هذا؟ فلو كان هذا حاصلًا ما نُقلت هذه الأخطاء وتُوورثت على امتداد العصور. وليس أمامنا الآن إلا حمل كلام الإمام ابن الجزري على أي وجه من الوجوه التي يمكن حمله عليها، ونجتهد في إصلاح ما يمكن إصلاحه مما فسد من طرق الأسانيد، والله المستعان" (ص: ٧ – ٨).

وقلت: "أعيد وأكرر: يا أهل القرآن، اهتموا بطرق أسانيدكم فيما بينكم وبين الأنصاري، بصدق وأمانة، سواء كانت سبعية أو عشرية، ولا تتدخلوا فيما ذكره هو لنفسه من طرق أسانيده، فهو أدرى بها منكم، والله أعلم" (ص: ٢٧).

وهنا أقول لصاحب الوجازة:

إن طرق أسانيد شيخ الإسلام زكريا الأنصاري التي ذكرها لنفسه بنفسه واضحة وضوح الشمس، فإما أن تأخذ بها، وإما أن تبتعد عنها وتكف عن التلفيق والتزييف فيها كذبًا وافتراء على عالِم من كبار علماء الأمة، كان شيخ الإسلام في عصره وقاضي قضاة مِصْرِه. والله حسبنا ونعم الوكيل.

وبهذا أصل إلى نهاية الفصل الأول، والله أسأل التيسير لإتمام الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الخطأ العلمي الذي يدعيه صاحب الوجازة على إجازات المسجد النبوي الشريف

تقدم في بداية هذه الرسالة أن طعن صاحب الوجازة في إجازات المسجد النبوي الشريف يدور حول أمرين:

الأول: مخالفتها لإجماع القراء، وسبق الكلام حول هذا الأمر باستفاضة. **والثاني**: أنها وقعت في خطأ علمي، وسيأتي الكلام في هذا الشأن، وسأختصره قدر المستطاع. أسأل الله العون والتيسير.

وأقول:

أتدرون ما الخطأ العلمي الذي وقعت فيه إجازات المسجد النبوي الشريف يا أهل القرآن؟!

إليكموه من كلام صاحب الوجازة حيث قال:

"الخطأ الأول: تقرير أن الأسانيد المستقيمة لا بد من اتصالها بتلاوة القرآن التامة، وعدم قبول ما سواها، وهذا هو السبب الذي حمل الكاتب على إسناد قراءة زكريا الأنصاري بطيبة ابن الجزري من غير طريق ابن الجزري" (الوجازة: ٢).

فالخطأ الذي وقعت فيه إجازات المسجد النبوي الشريف –من وجهة نظر صاحب الوجازة– هو الالتزام بشرط تلاوة القرآن في سلسلة أسانيدها، وعدم الأخذ بما يخالف هذا الشرط!

وأما قوله: "وهذا هو السبب الذي حمل..."؛ فهو افتراء صريح وكذب محض، فهل غيَّرَت إجازاتُ المسجد النبوي الشريف أو بدَّلَتْ فيما نصّ عليه الأنصاريُّ لطرق أسانيده حتى يقال ذلك؟

ثم بدأ هذا الشيخ في سوْقه الأدلة التي تُفيد بالأخذ بالطرق الأخرى التي على غير شرط التلاوة، وجعلها على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: رواية الحروف فقط (ص: ٣).

القسم الثاني: قراءة بعض القرآن (ص: ٦).

القسم الثالث: الإجازة المجردة من القراءة (ص: ٧).

ثم قال بعد ذلك: "وبناء على ما تقدم تقريره: فإن ما استدل به الكاتب من كلام الداني وابن الجزري على اشتراط التلاوة التامة في الأسانيد المستقيمة استدلال غير صائب" (ص: ٨).

وأقول:

يا صاحب الوجازة: لقد فات هؤلاء الأئمة الأخذ برأيك السديد عندما صدرت عنهم هذه الأقوال:

الأول: الإمام ابن مجاهد عندما قال: "والقراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام؛ هي القراءة التي تلقّوها عن أولهم تلقّيًا".

الثاني: الإمام أبو عمرو الداني عندما قال: "إذ الكتب والصحف غير محيطة بالحروف الجلية، ولا مؤدية عن الألفاظ الخفية، والتلاوة محيطة بذلك ومؤدية عنه".

الثالث: الإمام ابن شريح عندما قال: "واقتصرتُ فيه على ما قرأتُ به قراءةً، وأضربتُ عما أخذتُهُ روايةً".

الرابع: شيخ الإسلام ابن تيمية عندما قال: "والاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب لا على المصاحف".

الخامس: الإمام ابن الجزري عندما قال: "وها أنا أقدم أولًا كيف روايتي للكتب التي رويت منها هذه القراءات نصًّا، ثم أُتبع ذلك بالأداء المتصل بشرطه".

وقوله: "وأعلى ما وقع لنا باتصال تلاوة القرآن على شرط الصحيح عند أئمة هذا الشأن أن بيني وبين النبي ﷺ أربعة عشر رجلًا، وذلك في قراءة عاصم من رواية حفص".

وأختم بالإمام السفّاريني الحنبلي عندما قال في إجازته لأحد تلاميذه: "أجزته بالشرط المعتبر عند أهل المعرفة والنظر؛ وهو الضبط والإتقان. والإجازات لا تُفيد علمًا، فمن حصّل العلوم وأدرك منطوقها والمفهوم، فقد فاز، وأُجيزَ على الحقيقة لا المجاز، ومن لا فلا، ولو ملأ سَبَتَ أمه إجازات".

وبناء على ذلك، فقد حرص القائمون على إجازات المسجد النبوي الشريف على أن تكون هذه الإجازات على الحقيقة لا المجاز، تحمل بين طياتها الواقع الصحيح والصادق للأسانيد، لا الوهم والضلال.

لذا فإن شرط التلاوة الذي نصّ عليه المتقدمون من أئمة هذا الشأن هو الذي اعتمده كبار أئمة الإقراء بالمسجد النبوي الشريف، ولم يأخذوا بغيره من أنواع التحمل التي لا تُثبت حقيقةً ولا تُفيد علمًا، والله المستعان.

تلفيق صاحب الوجازة في أسانيد الأنصاري:

وهنا نأتي إلى التركيب العجيب الذي قام به هذا الرجل للأنصاري في أسانيده، حيث قال:

"لقد تتابع جماهير القرّاء على أن يُسندوا القراءة بمضمَّن طيبة ابن الجزري من طريق تلاميذه: العقبي، وطاهر النويري، والقلقيلي، والأميوطي، وتلقّى ذلك كافة المقرئين بالقبول إلى يوم الناس هذا.

أولًا: تلقى زكريا عن شيوخه الأربعة: قرأ زكريا على العقبي القراءات السبع، وعلى طاهر النويري القراءات الثلاث، فتمت لزكريا تلاوة القراءات العشر من طريق الطيبة تلاوة تامة. وقد صرح زكريا أنه قرأ بمضمون مصنفات ابن الجزري: النشر ومختصراه: التقريب والطيبة، ثم إنه قد أجازه بالإقراء القلقيلي. وأجازه إجازة عامة الأميوطي. وقد تحقق في هاتين الإجازتين شرطا قبول الإجازة المجردة السالفان، وهما: المتابعة والأهلية. فأما المتابعة: فهي قراءة زكريا العشر؛ كما تقدم ها هنا. وأما الأهلية: فلا يخفى أن زكريا أهل لهاتين الإجازتين. فلم يبق ريب ولا شك في صحة تحمل زكريا عن شيوخه مضمون الطيبة".

إلى أن قال: "وخلاصة الكلام في هذا المقام: أن رواية زكريا عن شيوخه الأربعة تمت بها رواية مضمون الطيبة تلاوة وإجازة، ورواية شيوخه الأربعة عن ابن الجزري تمت بها رواية مضمون الطيبة: تلاوة للسبع، وقراءة لحروف الطيبة وسماعًا لها، وإجازة كذلك.

وقد أحسن الأئمة حين جمعوا شيوخ زكريا الأربعة في إجازاتهم بالطيبة، فبمجموعهم تتم رواية زكريا مضمون الطيبة عنهم، وبمجموعهم تتم روايتهم مضمون الطيبة عن ابن الجزري.

وشاهد المقال: أن رد الكاتب رواية زكريا عن شيوخه الأربعة عن ابن الجزري، بحجة أنها لم تتصل بالتلاوة التامة خطأ علمي، ومخالف إجماع القراء من بعد زكريا إلى يوم الناس هذا على قبول هذه الرواية" (الوجازة: ٩-١٣).

ما هذا الافتراء الفاضح؟! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

لا أدري من أيِّ معينِ ضلالٍ يمتاح منه هذا الرجل، وكيف تواتيه تلك الجرأة على التضليل؟!

فهو لم يكتفِ بالافتراء على الأنصاريّ بهذه "التلفيقة" التي لفّقها له، بل زاد وحمّلها لكافة القراء من عصر الأنصاري إلى يوم الناس هذا، بقوله: "لقد تتابع جماهير القراء على أن يُسندوا القراءة بمضمن طيبة ابن الجزري من طريق تلاميذه: العقبي، وطاهر النويري، والقلقيلي، والأميوطي، وتلقى ذلك كافة المقرئين بالقبول إلى يوم الناس هذا".

ونلاحظ أنه كرر ذكر الطيبة عشر مرات، وكأنه لا قرآن إلا من خلالها، ولا أسانيد إلا من طريقها!!

ولننظر إلى الشيوخ الأربعة الذين زعم أن كافة القراء تلقوا الطيبة عن طريقهم بالقبول من عصر الأنصاري إلى هذا اليوم، وأقتصر من ذلك على الآتي:

أولًا- الإمام علي الشبراملسي:

أسند طريق الطيبة عن شيخه عبدالرحمن اليمني، وانتهى بالإسناد إلى الشيخين: عبدالحق السنباطي ومحمد السمديسي، كلاهما عن الأميوطي، عن ابن الجزري، وتقدم هذا في الوقفة الأولى من الفصل الأول.

ثانيًا– الإمام أحمد البنا الدمياطي:

أسند طريق الطيبة خاصة عن شيخه الشبراملسي المتقدم، وانتهى بالإسناد إلى الأنصاري عن القلقيلي والعقبي، عن ابن الجزري، وتقدم هذا في الوقفة الثانية من الفصل الأول.

ثالثًا– الإمام محمد البديري الدمياطي:

أسند طريق الشاطبية والدرة والطيبة عن شيخه محمد البقري، وانتهى بالإسناد إلى الأنصاري عن العقبي، عن ابن الجزري، وتقدم هذا في الوقفة الرابعة من الفصل الأول.

رابعًا– الشيخ محمود القسطنطيني:

أسند طريق الطيبة عن شيخه أحمد البقري، وانتهى بالإسناد إلى الأنصاري عن القلقيلي والنويري، ولم يحدد أي النويرين؛ طاهر أم محمد شارح الطيبة، عن ابن الجزري.

وأسند طريق الطيبة أيضًا عن أحمد الأسقاطي، وانتهى بالإسناد إلى الأنصاري عن العقبي، عن ابن الجزري، وتقدم هذا في الوقفة الخامسة من الفصل الأول.

خامسًا– الشيخ هاشم المغربي:

أسند طريق الطيبة خاصة عن شيخه مصطفى الخليجي، عن محمد البقري، وانتهى بالإسناد إلى السمديسي، عن الأميوطي، عن ابن الجزري.

وأسند طريق الطيبة أيضًا خاصة عن شيخه مصطفى الإزميري، وانتهى بالإسناد إلى الأنصاري عن الأميوطي، عن ابن الجزري، وتقدم هذا في الوقفة السادسة من الفصل الأول.

أيكفيك هذا يا صاحب الوجازة في رد تلفيقك للأنصاري في طريق الطيبة؟

فأين نجد قولك: "وقد أحسن الأئمة حين جمعوا شيوخ زكريا الأربعة في إجازاتهم بالطيبة"؟

وأين نجد قولك: "وقد تتابع جماهير القرّاء على أن يسندوا القراءة بمضمن طيبة ابن الجزري من طريق تلاميذه: العقبي، وطاهر النويري، والقلقيلي، والأميوطي، وتلقّى ذلك كافة المقرئين بالقبول إلى يوم الناس هذا"؟

وأتوجه إليك بهذا السؤال:

هل هذه التركيبة التي لفّقتها للأنصاري من أربعة شيوخ في الطيبة موجودة في إجازتك من شيخك؟

فإن قلت: نعم، فأقول لك: اتق الله.

فهذا ما جاء في إجازتك من طريق الطيبة نصًّا: "وقرأ السنباطي ت٩٥٠ والطبلاوي على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شيخه رضوان العقبي، وعلى الشيخ محمد النويري شارح الطيبة، وعلى الشيخ محمد القلقيلي، على شيخ القراء والمحدثين شمس الملة والدين محمد بن محمد بن الجزري محرر الفن، صاحب النشر وطيبته وتقريبه، وهو عن شيخه الإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أحمد بن علي بن المبارك البغدادي الواسطي ثم المصري، وهو عن شيخ إقراء مصر أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالخالق المعروف بالصائغ، وهو شيخ إقراء مصر أيضًا الإمام الحسيب النسيب أبي الحسن علي بن شجاع، وهو عن إمام الفن الشاطبي".

وهذه الإجازة مؤرخة في يوم الجمعة ٩ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ، الموافق ٢٨ مايو ٢٠٠٤م بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وهي من اثنتين وعشرين صفحة، ومختومة بخاتمين للشيخ في جميع صفحاتها.

وهي من نفس الشيخ الذي منحك الإجازتين المتقدم ذكرهما، في رواية حفص سنة ١٤٢٢هـ، وفي السبع سنة ١٤٢٤هـ.

ونلاحظ أن هذه الإجازة قد تم فيها تصويب الأخطاء الموجودة في الإجازتين المذكورتين، والتي كان من أجسمها:

١- القول بأخذ ابن اللبان عن صهر الشاطبي المتوفى قبل ولادته بـ٥٤ سنة.

٢- القول بأخذ صهر الشاطبي عن ابن هذيل المتوفى قبل ولادته بـ٨ سنوات.

٣- القول بأخذ العقبي عن النويري شارح الطيبة والقلقيلي.

والذي صوّب الأخطاء في السياق المتقدم فاته استبعاد النويري الشارح من مشيخة الأنصاري، حيث إن الأنصاري لم يأخذ عنه شيئًا على الإطلاق، وفاته أيضًا أن يصوّب محمد القلقيلي إلى أحمد القلقيلي.

وعلى هذا فإن تلك الأخطاء الذريعة التي كانت في إجازات صانع الوجازة، وفي إجازات شيخه من شيخيه؛ لم تُصوَّب إلا بعد سنة ١٤٢٤هـ، والله أعلم بمن قام بذلك التصويب.

أعود وأقول له:

أليست تلك هي إجازتك من شيخك في طريق الطيبة؟

لماذا لا نجد فيها طاهرًا النويري والأميوطي حتى تكتمل التوليفة التي صنعتها لطريق الطيبة؟

إذن فلا اتصال لك بطريق الطيبة التي أكثرت من الكلام فيها وحولها، وهذا بناء على ما قررته بنفسك في قولك:

"وقد أحسن الأئمة حين جمعوا شيوخ زكريا الأربعة في إجازاتهم بالطيبة، فبمجموعهم تتم رواية زكريا مضمون الطيبة عنهم".

فهذا صرحك الذي شيدته لطريق الطيبة هُدِّم على رأسك أنت وتلميذك مقدم وجازتك.

* * *

ذريعة الأصبهاني مكشوفة يا صاحب الوجازة:

أراد صاحب الوجازة أن يجدد الكلام في مسألة الحدادي والمرزوقي فاتخذ من طريق الأصبهاني مدخلًا إلى ذلك، فقال: "ساق الكاتب طريق الأزرق - من طريق الشاطبية - وطريق الأصبهاني معًا من طريق عبدالعزيز كحيل عن محمد سابق الإسكندري، ومعلوم أن طريق الأصبهاني من طريق طيبة النشر، وبذلك أقرأت المجاز،

ومحمد بن سابق لم يقرأ القراءات العشر من طريق الطيبة في ما أعلم. وعبدالعزيز كحيل يسند القراءات العشر من طريق الطيبة من طريق عبدالله عبدالعظيم بإسناده.

وقد طعن في هذا الإسناد وفي إسناد المرزوقي الشيخ السيد بن أحمد بن عبدالرحيم المصري بغير حق.

وقد رد عليه بعض الأفاضل من المقرئين بتسعة ردود منشورة ومشهورة، فيها مَقْنَعٌ لمن تدبرها، وصدر بيان من خمسين من المقرئين – على رأسهم شيخ قراء الشام كريم راجح – ينكر صنيعه" (الوجازة: ٣٨).

وأقول:

لولا جلال وقدر المكان الذي نرد على اللغط والثرثرة في إجازاته؛ لوجد مني هذا الرجل ما يستحقه.

فلن أتجاوز هنا ما نحن بصدده من ردٍّ على الكلام الذي يدعيه لأسانيد الطيبة التي لفّقها للأنصاري وهو منها بريء، وأقول له:

إذا كان عبدالله عبدالعظيم –الذي هو مصدر رفعتكم الإسنادية– لم يتصل بطريق الطيبة، حتى وإن تمسكتم به؛ فكيف وصلتكم الطيبة من طريقه؟!

وهذا كلام عبدالله عبدالعظيم نصًّا في إجازته لمحمد الشمشيري بالقراءات العشر من طريقي الشاطبية والدرة، مؤرخة في ربيع الأول سنة ١٢٩٥هـ، وكذلك في إجازته لعلي عاشور، المؤرخة في رجب سنة ١٣١٠هـ، حيث قال:

"قرأت على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل الشيخ علي الحدادي الأزهري الأشعري المالكي، قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر، الشاذلي خرقة، وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا سيما كان أزهريًّا شاذليًّا، ختمة للطيبة وأخرى للشاطبية والدرة، لقد ساد بهما الدهر وازداد مسرة، وأجازني بالقراءة والتعليم، وقد أجزت أخينا الشيخ محمد العراقي".

إلى أن قال: "وقرأ السنباطي والطبلاوي على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، على شيخه رضوان العقبي، على الشيخ محمد النويري شارح الطيبة والشيخ محمد القلقيلي، على شيخهما محمد بن الجزري محرر الفن، عن شيخه إمام الجامع الأزهر المعروف بابن اللبان، عن الشيخ أحمد صهر الشاطبي، على الشيخ أبي الحسن علي بن هزيل".

فهذا هو طريق إسناد عمدتكم يا صاحب الوجازة، الذي ارتكبتم في سبيله شتى الآثام، واستبحتم الأعراض، فأين ذهب تركيبك الذي اختصصت طريق الطيبة به؟!

ألا يفترض أن يكون هو من أوائل الأئمة الذين قلت فيهم: "وقد أحسن الأئمة حين جمعوا شيوخ زكريا الأربعة في إجازاتهم بالطيبة، فبمجموعهم تتم رواية زكريا مضمون الطيبة عنهم".

فلم يقتصر افتراؤك على الأنصاري فقط؛ بل شمل جميع شيوخ الإقراء، حتى شيخكم صاحب (الحدادي) الذي لا وجود له.

وعلى هذا فإن طريق عبدالله عبدالعظيم مشتمل على الخطأ الموروث، القائل بأخذ الأنصاري عن العقبي، عن القلقيلي والنويري شارح الطيبة، عن ابن الجزري.

ولو تم تصويب هذا الخطأ وفق ما سبق في إجازة صاحب الوجازة، يصبح هكذا:

الأنصاري عن كل من: العقبي، والقلقيلي، والنويري الشارح، عن ابن الجزري. حيث يُستبعد النويري الشارح لعدم وجوده في مشيخة الأنصاري إطلاقًا، ولم يبق في هذا الإسناد غير العقبي والقلقيلي.

ولننظر هل يتحقق من خلالهما طريق الطيبة؟

أولًا: أخذ الأنصاري عن العقبي القراءات السبع فقط، وهذا متفق عليه ولا خلاف فيه، والعبرة هنا بما أخذه الأنصاري عن العقبي، وليس بما أخذه العقبي عن ابن الجزري أيًّا كان.

ثانيًا: أخذ القلقيلي عن ابن الجزري القراءات السبع فقط، وهذا متفق عليه ولا خلاف فيه، والعبرة هنا بما أخذه القلقيلي عن ابن الجزري، وليس بما أخذه الأنصاري عن القلقيلي أيًّا كان.

وعلى هذا، فلم يتحقق للأنصاري الاتصال بابن الجزري من كلا الطريقين إلا القراءات السبع فقط، سواء كان ذلك تلاوة أم رواية، والله أعلم.

فهذا طريق إسناد عبدالله عبدالعظيم يا صاحب الوجازة، فمن أي الطرق وصلتكم طيبته التي تنشرونها بين القراء؟

وهنا معلومة بالغة الأهمية:

تقدم في الفصل الأول أن من الأخطاء الموروثة القول بأخذ صهر الشاطبي عن ابن هذيل المتوفى قبل ولادته بـ٨ سنوات.

ومنشأ هذا القول إجازة الشيخ أحمد الدري التهامي المؤرخة سنة ١٢٦٩هـ، ولم أقف على أحدٍ سبقه في هذا القول فيما وقفت عليه. وتقدم نفس هذا الخطأ في إجازة عبدالله عبدالعظيم.

والسؤال هنا:

كيف نَقَلَ عبدالله عبدالعظيم هذا الخطأ عن شيخه الحدادي المزعوم، وهو خطأ لم يَصْدُر أصلًا إلا عن التهامي الذي جاء من بعده، ولا علاقة له بطريقه؟!

فهل انتظر هذا الحداديُّ الدريَّ التهامي تلميذ سلمونة حتى يجيز ويخطئ، ثم يأخذ عنه هذا الخطأ ويجيز به عبدالله عبدالعظيم، ثم يذكره عبدالله عبدالعظيم في إجازاته لتلاميذه؟!

فليتدبر هذا من أراد أن يتدبر.

إن هذا الوهم الزائف المسمى بـ(الحدادي) قد أخذ مني جهدًا وكلامًا يفوق الحد، وذلك "الباحث" ذو الردود التسعة التي يدعي احتواءها على "مَقْنع"؛ لم يستطع لا هو ولا أتباعه ولا أنصاره ولا تلاميذه ولا كل من آزره أو استأنس بباطله أن يأتوا بمعلومةٍ واحدة صحيحة عنه، ولو كانت في حجم جناح بعوضة.

والذين يتناقلون الحدادي في أسانيدهم مشاركون في مفسدة جسيمة للأسانيد القرآنية، وهي طمس الأسانيد المستقيمة عاجلًا أو آجلًا، فالإسناد الباطل لهذا الحدادي يُعتبر أعلى أسانيد الأرض على الرغم من فساده وبطلانه. والمؤسف المحزن أن الجميع يلهثون الآن وراء العلو دون سؤال عن صحة السند واستقامته من عدمه، فلا وعي ولا إدراك، ولو بقي الحال هكذا فستنتهي الأسانيد إلى شخصٍ لا وجود له.

وغاية حجج الذين يدافعون عن وجوده أنه من مجاهيل الأسانيد، وأن أهل الصناعة الإسنادية الحديثية أقروا بوجوده، بناء على كلام تلميذه الوحيد في الدنيا بوصفه له بقوله: "الشيخ الكامل والعمدة الفاضل.. قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر.. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا سيما كان أزهريًّا".

فهل رأيتم يا أهل الفهم والإدراك شخصًا بهذه الأوصاف في سَلّة المجاهيل؟!

ألا يفترض فيمن اتصف بهذه الأوصاف أن يكون عَلَمًا من أعلام عصره "سيما كان أزهريًّا"، وأن يسهُلَ على الأعمى الوصول إليه قبل المبصر، والغريب قبل المقيم، فكيف وقد قُتل بحثًا منذ أكثر من ثماني سنوات من ناحيتي ومن ناحية جميع الذين يُدافعون عنه؟

وبعد يأسهم جميعًا لجؤوا إلى توقيعات الخمسين شيخًا في البيان الذي أشار إليه صاحب الوجازة فيما سبق، ليؤصلوا بذلك طريق الحدادي والمرزوقي في الأسانيد القرآنية، ظانّين أنه قد يرقى إلى أن يكون وثيقة علمية يؤبه لها أو بها لدى ذوي العقول الراشدة والمنهج العلمي السليم، وهو الذي لا يساوي إلا قيمة الحبر المكتوب به.

فيا أهل القرآن: لا تستبعدوا التدليس في الأسانيد على أحد أيًّا كانت منزلته، فهو بلاء وقع فيه جهابذة الأئمة. نسأل الله العافية والسلامة من ذلك.

فهذا هو الإمام الأهوازي بجلال قدره يقول فيه ابن عساكر: "لا يستبعدنّ جاهلٌ كذب الأهوازيّ فيما أورده من تلك الحكايات، فقد كان أكذب الناس فيما يدعي من الروايات في القراءات".

وقال الإمام الذهبي في ترجمته: "ومع إمامته في القراءات فقد تُكلِّمَ فيه وفي دعاويه تلك الأسانيد العالية".

والأمثلة كثيرة على ذلك.

فهل أولئك العلماء الأجلاء أهل للوقوع في ذلك وأهل عصرنا معصومون منه؟!

ولنأخذ مثالًا مما أفسده وجود الحدادي:

الشيخ حسن بن خلف الحسيني أجاز تلميذه الشيخ مصطفى العشماوي قائلًا: "وقرأ عليّ ختمة كاملة من أولها إلى آخرها من طريق الشاطبية والدرة".

وهذه الإجازة مؤرخة في يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من ذي الحجة سنة ١٢٨٨هـ.

وأسند هذا عن شيخه المتولي، عن التهامي، عن سلمونة، عن العبيدي.

أتدرون بمن يتساوى هذا الشيخ في طريق الحدادي؟

إنه يتساوى بمن يُقرِئون الآن من تلاميذ الشيخ الفاضلي بمدينة دسوق، حيث إن الفاضلي أخذ عن عبدالله عبدالعظيم، عن الحدادي المزعوم، عن العبيدي.

وبهذا فقد تساوى الشيخ الفاضلي المتوفى سنة ١٣٨٥هـ، بالشيخ المتولي المتوفى سنة ١٣١٣هـ.

وقد ترتب على ذلك ما يلي:

أولًا: كل من قرأ أو من سيَقرأ على تلاميذ الفاضلي بدسوق الآن؛ يتساوى بالإمام أبي بكر الحداد محمد بن علي بن خلف الحسيني، شيخ المقارئ بالديار المصرية، وكاتب المصحف بيده سنة ١٣٣٧هـ، وهو أول من وضع علامات الوقف بالمصحف الشريف. وقد قرأ هذا الشيخ العشر على عمه حسن بن خلف الحسيني المتقدم ذكره.

ثانيًا: كل مَنْ سيأتي من تلاميذ التلاميذ المتقدم ذكرهم، يتساوى مع العلامة الشيخ همام بن قطب بن عبدالهادي الزاهر، المتوفى سنة ١٣٥٤هـ، وكان من كبار أساتذة الأزهر، وأخذ القراءات عن الشيخ محمد علي الحسيني، المتقدم ذكره.

ثالثًا: كل مَنْ سيأتي من تلاميذ تلاميذ التلاميذ المتقدم ذكرهم، يتساوى مع العالمين الجليلين: عبدالفتاح بن عبدالغني القاضي، المتوفى سنة ١٤٠٣هـ، وعامر بن السيد عثمان، المتوفى سنة ١٤٠٨هـ.

وكلٌّ منهما أخذ القراءات عن الشيخ همام قطب، المتقدم ذكره.

وعلى هذا، فإن من يتساوى من طريق الحدادي بتلاميذ هذين الشيخين، لا وجود له في الدنيا حتى الآن.

أي لم يولد إلى الآن من يتساوى به الشيخ محمود خليل الحصري، شيخ القراء والمقارئ بالديار المصرية، المتوفى سنة ١٤٠١هـ، وقد أخذ القراءات عن الشيخ عبدالفتاح القاضي. فما بالنا بتلاميذ الحصري وأقرانه؟!

وهذا كله ونحن نتكلم عن طريق الشيخ العبيدي، الذي هو أعلى طرق الأسانيد المصرية، فما بالنا إذا تكلمنا عن طريق الشيخ علي الميهي الذي في طريقه تساوى الشيخ القاضي مع الشيخ محمد سابق الإسكندري المتوفى سنة ١٣١٢هـ.

هل بظنكم سيأتي يوم يكون فيه وجود لهذه الطرق على وجه الأرض مع وجود الحدادي المختلق؟!

فهذا بعض ما حلّ بالأسانيد القرآنية من جرّاء هذا الحدادي الذي لا وجود له، ثم يأتي بعد ذلك من يؤصل لوجوده بالضلال والأباطيل. والله المستعان.

إن ما ذكرته في أمر الحدادي في كتابَيْ (آفة علو الأسانيد) و(رد الحجج الباطلة والمضللة)، وغيرهما من الردود لكافٍ وشافٍ، وما كانت هذه العبارات المختصرة في أمره إلا اضطرارًا للرد على ما ذكره صاحب الوجازة تحت ذريعة طريق الأصبهاني، على ما تقدم في بداية الكلام، والله المستعان.

أعود إلى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري:

قبل التوقف مع مسألة الحدادي التي أثار الكلامَ حولها صاحبُ الوجازة، كان السياق يدور حول التلفيق الذي لفقه للأنصاري في طريق الطيبة، وحمّله لأئمة الإقراء، قائلًا: "وقد أحسن الأئمة حين جمعوا شيوخ زكريا الأربعة في إجازاتهم بالطيبة".

وتقدمت أدلة فساد هذا الادعاء وعدم صحته، وكانت إجازته هو نفسه من أدلة فساد تلفيقه الذي اختص به طريق الطيبة.

ودونكم الافتراءات التي افتراها صاحب الوجازة في وجازته:

افترى صاحب الوجازة في وجازته عددًا من الافتراءات، جميعها جسيمة وشنيعة، أذكر منها الآتي:

أولًا– تكذيبه لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري:

إذ يُعدُّ عدم قبوله ما نصّ عليه الأنصاري بنفسه لطرق أسانيده، تكذيبًا له في قوله ونقله.

ثانيًا– كذبه على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري:

كما يُعدُّ ذلك التلفيق الذي لفّقه لطريق الطيبة ثم حمّله للأنصاري مع عدم قوله بذلك؛ كذبًا صريحًا عليه.

ثالثًا– كذبه على أئمة الإقراء من بعد زكريا إلى الآن:

فادعاؤه اتفاقَ أئمة الإقراء على ذلك التلفيق الذي لفقه لطريق الطيبة خاصة؛ يعدُّ كذبًا عليهم جميعًا، إذ إنه لم يقل بهذا أحد منهم لطريق الطيبة، حتى شيخه الذي أجازه في الطيبة، وهذا نص كذبه: "لقد تتابع جماهير القراء أن يسندوا القراءة بمضمن طيبة ابن الجزري من طريق تلاميذه: العقبي، وطاهر النويري، والقلقيلي، والأميوطي، وتلقى ذلك كافة المقرئين بالقبول إلى يوم الناس هذا".

رابعًا– طعنه في إجازات المسجد النبوي الشريف بغير حق:

كان طعنه في إجازات المسجد النبوي الشريف لسببين:

الأول: أنها لم تعتمد الأخذ بقراءة بعض القرآن، والإجازة المجردة عن القراءة أصلًا.

الثاني: أنها لم تتصل بابن الجزري من جهة الإسناد، حيث إن جميع الأسانيد التي تؤدي إلى الأنصاري لا تخرج عن طريق ابن الجزري.

والردُّ على السبب الأول: أن القائمين على إجازات المسجد النبوي الشريف التزموا أن تكون هذه الإجازات وفق الشرط الذي نصّ عليه أئمة الإقراء لأسانيد التلاوة.

والردُّ على السبب الثاني: أن القائمين على إجازات المسجد النبوي الشريف التزموا ما نصّ عليه الأنصاري بنفسه لطرق أسانيده.

فهل التزام إجازات المسجد النبوي الشريف بالصدق والأمانة يؤدي إلى الطعن فيها؟!

وأخيرًا: ادعاؤه الباطل بأن المقرئين بالمسجد النبوي الشريف مكرهون على الأخذ بهذه الإجازات، حيث قال: "اضطرار كثير من المقرئين إلى إصدار إجازات غير إجازاتهم التي تصدر عن المسجد النبوي الشريف؛ وذلك لأنهم وجدوا أن القائمين على الإقراء بالمسجد النبوي الشريف قد أكرهوهم على هذه الإجازات التي لا يرتضونها".

وهذا كذب وافتراء على كبار أساتذة الإقراء بالمسجد النبوي الشريف، لأن هذه الإجازات لم تصدر إلا بعد إجماعهم عليها.

وأكتفي بإيراد هذا القدر من الأكاذيب والأباطيل والافتراءات التي صدرت عن صاحب الوجازة، وسيلقى جزاء ذلك عند ربه.

نهاية الكلام لأولي الأفهام:

كلامي هنا أخص به الباحثين عن الحق والقابلين له، أما تلك الفئة فلم ولن يجدي معهم شيء حتى ولو خرج إليهم الأنصاري من قبره وأقسم لهم على صحة قوله، وسبق أن ذكرت ذلك في ردي السابق (الأنصاري أعرف بأسانيده: ١٤-١٥).

فيا أهل القرآن:

لقد رأيتم حال الأسانيد في مرحلة ما بين الأنصاري وبيننا، فيما تقدم من الفصل الأول، وما فيها من خلط وتركيب وأخطاء جسيمة.

كما رأيتم أنه لا وجود لاتفاق بين الشيوخ على طريق محدد في مسار الأسانيد، حتى بين التلاميذ وشيوخهم، فكلٌّ منهم يجتهد فيما يراه صوابًا لطريق إسناده.

فهذا الشيخ الشبراملسي يسند عشر الطيبة إلى الأنصاري عن الأميوطي الذي لم يقرأ عليه آية واحدة، ثم يأتي أخص تلاميذه وهو البنا الدمياطي ويسند عنه، أي عن الشبراملسي نفس عشر الطيبة إلى الأنصاري عن القلقيلي والعقبي، وتقدم أنه لم يتحقق من خلالهما إلا السبع ولا وجود للثلاث.

وهذا الشيخ محمد البقري يسند السبع إلى الأنصاري عن العقبي، ثم يأتي أخص تلاميذه وكاتب إجازته بيده وهو أبو السماح البقري ويسندها عنه إلى الأنصاري عن النويري، ولم يُفصح عنه: هل هو محمد النويري شارح الطيبة، أم هو طاهر النويري؟ وكلاهما خطأ وسبق بيان ذلك مرارًا.

فهذا وغيره مما سبق ذكره في الفصل الأول يؤكد عدم اتفاق الشيوخ على طرق معينة لأسانيد الأنصاري، وأن هذه الطرق المتداولة في الإجازات ناتجة عن اجتهادات من الشيوخ.

وهنا سؤال: لو كان ثبت الأنصاري أو إجازته تحت أيادي الشيوخ عند إصدارهم لإجازاتهم، فهل كانوا سيأخذون بما نص عليه الأنصاري لطرق أسانيده أم سيخالفونه؟

فما الذي نظنه بهم؟ الاتباع أم التدليس والابتداع؟

إن طرق الأسانيد التي ذكرها الأنصاري في إجازته لتلميذه محمد بن قاسم ابن الغرابيلي الغزي (٨٥٩-٩١٨هـ) لم تخالف الطرق التي ذكرها جعفر بن إبراهيم السنهوري (٨١٠-٨٩٤هـ) في إجازته لنفس هذا التلميذ، مع زيادة الأربع الشواذ.

فقد قرأ ابن الغرابيلي بالعشر على الأنصاري، وبالأربعة عشر على السنهوري، من أول رمضان سنة ٨٨٨هـ، إلى جمادى الأولى سنة ٨٨٩هـ.

وإجازة الأنصاري غير مؤرخة، ولكن هذا التاريخ يدل على أنها كانت قبله، وذلك لأن السنهوري هو أول شيوخ الأنصاري في القراءات، قال السخاوي في ترجمة الأنصاري: "وتلا بالسبع على كلٍّ من: النور البلبيسي إمام الأزهر، والزين رضوان، والشهاب القلقيلي السكندري، بعد تدربه في ذلك على بعض طلبتهم كالزين جعفر" ، والزين جعفر هو السنهوري.

وعلى هذا، فلا يمكن أن يكون الغرابيلي قد قرأ على التلميذ بعد الشيخ. وإذن فإجازة الأنصاري قبل ذلك التاريخ، والله أعلم.

وكم تمنيت وجود السنهوري في الأسانيد القرآنية، فقد ذكرت له عشرين شيخًا في (الحلقات المضيئات: ٣٤٩/١)، ووقفت له بعد ذلك على خمسة شيوخ لم أذكرهم في الكتاب، وهو مجاز من ابن الجزري، ومن ابن حجر العسقلاني إلى ﴿**الْمُفْلِحُونَ**﴾ من أول البقرة.

فيا أهل القرآن:

إن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ليس في حاجة لأن نوثّق له كلامه من غيره، فقد وثّقه أهل عصره، وكان قاضيًا، بل كان قاضي قضاة وقته، وهذه منزلة لا يصل إليها إلا الثقة في تلك العصور.

وقد كان بعض تلاميذه يكتفي بالإشارة إلى أسانيده لشدة شهرتها بين طلبة العلم في عصرهم، وكان من ذلك: ما ذكره نجم الدين الغزي في ترجمته لناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي، حيث قال: "أجاز شيخنا

العلامة الشيخ محمود البيلوني الحلبي كتابةً في مستهل جمادى الأولى سنة اثنتين وتسعين وثمانمائة، قال: تلقيت العلم عن أجلة من المشايخ منهم قاضي القضاة زكريا، وحافظ عصرهم الفخر بن عثمان الديلمي، والسيوطي، والبرهان، والقلقشندي، بسندهم المعروف" (الكواكب السائرة: ٣٢/٢).

ونلاحظ في كلام الطبلاوي أنه اعتمد في عدم ذكر أسانيد الأنصاري ومن معه على شهرتها بالمعرفة بين طلبة العلم.

وما ذكره نجم الدين الغزي من أن شيخه البيلوني أُجيز من الطبلاوي سنة ٨٩٢هـ، فهو خطأ؛ إذ إن مولد البيلوني سنة ٩٣٣هـ.

وقد ذكر ابن العماد صاحب كتاب (شذرات الذهب) هذا الكلام في ترجمته للطبلاوي، وجعل هذا التاريخ لسنة ٩٩٢هـ، وهذا أيضًا خطأ، حيث إن وفاة الطبلاوي سنة ٩٦٦هـ. وهذه معلومة لا علاقة لها بما نحن بصدده ولكنها مهمة.

وإليكم إضافة مهمة:

في هذه الإضافة نتأكد من أن تلاميذ الأنصاري لم يعتمدوا إلا على ما نص عليه من طرق أسانيده في ثبته.

فهذا تلميذه محمد بن أحمد بن علي نجم الدين الغيطي يقول في ثبته في سياق كلامه عما نقله عن الأنصاري من العلوم: "وتلوت عليه من القرآن العظيم من أول الفاتحة إلى ﴿**الْمُفْلِحُونَ**﴾ جمعًا للقراءات السبع، وبتلاوته وأخذه عن جماعة منهم: الشيخ زين الدين طاهر النويري، والشهاب القلقيلي السكندري، والزين أبو النعيم رضوان العقبي، وغيرهم.. بسندهم المشهور الذي هو في ثبت شيخنا مزبور" (انظر: الحلقات المضيئات: ٣٤٤/١).

وذكر الغيطي في هذا السياق ثلاثة من شيوخ الأنصاري، ولم يذكر لهم إسنادًا، ولكن أحال أسانيدهم إلى ثبت شيخه، وهذا يدل على التزامه بما نص عليه شيخه في ثبته من طرق أسانيد شيوخه، وعدم تجاوزه ذلك.

وهنا وقفة تخص القلقيلي:

كان من جملة طعون صاحب الوجازة، وجود القلقيلي بين طرق التلاوة في إجازات المسجد النبوي الشريف، لأن الأنصاري لم يأخذ عنه القراءات إلا إذنًا، وبناء على ذلك فيفترض على إجازات المسجد النبوي الشريف أن تأخذ بجميع طرق الرواية أسوة بحال القلقيلي، ولا تقتصر على طرق التلاوة.

وأقول:

الأدلة التي تحت أيدينا تحتمل القولين: الإذن والتلاوة، بالنسبة لنقل الأنصاري عن القلقيلي.

أولًا– دليلان على الإذن فقط:

الأول: عدم ذكر الأنصاري له ضمن شيوخه في إجازته التي أجاز بها ابن الغرابيلي الغزي.

الثاني: ذكره الأنصاري في ثبته ضمن شيوخه الخمسة الآذنين له في الإقراء، ولم يرد في السياق ما يفيد بأن هذا الإذن كان مقرونًا بالتلاوة كباقي الآذنين له، حيث قال: "وأذن كلٌّ منهم لي في الإقراء. وكذا الشيخ المعمر الرحلة الشهاب أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن يوسف الكناني القلقيلي ثم الإسكندري".

وقد عقدتُ لهذا القول وقفة في كتاب (أسانيد الأنصاري) عنوانها (وبقيت ملحوظة مهمة) (ص: ٤٩).

ثانيًا– دليلان على التلاوة:

يوجد أيضًا دليلان على القول بتلاوة الأنصاري على القلقيلي:

الأول: قول شمس الدين السخاوي في ترجمته للأنصاري: "وتلا بالسبع على كل من: النور البلبيسي إمام الأزهر، والزين رضوان، والشهاب القلقيلي السكندري".

وكلام السخاوي يدعو إلى التوقف والاهتمام لسببين:

السبب الأول: أنه كان من تلاميذ القلقيلي كالأنصاري، حيث قال في ترجمته للقلقيلي: "وكنت ممن تخرج به، وقرأت عليه الكثير، وانتفعت بتهذيبه وإرشاده وأجزائه".

السبب الثاني: أنه كان قريبًا من الأنصاري، حيث قال في ترجمته: "وبيننا أنسة ومحبة من الجانبين تامة".

فقُرب السخاوي من القلقيلي والأنصاري، يدعو إلى الاهتمام بكلامه في هذه المسألة.

الثاني: قول نجم الدين الغيطي تلميذ الأنصاري المتقدم ذكره: "وتلوت عليه من القرآن العظيم.. وبتلاوته وأخذه عن جماعة منهم: الشيخ زين الدين طاهر النويري، والشهاب القلقيلي السكندري، والزين أبو النعيم رضوان العقبي".

حيث نرى أن نجم الدين الغيطي قد ذكر القلقيلي مع اثنين ممن قرأ عليهم الأنصاري القرآن كاملًا، حتى إنه لم يذكر البلبيسي الذي يُفترض أن يُقدَّم على القلقيلي عند القول بأخذه إذنًا.

وبناءً على ما تقدم؛ فإن مسألة نقل الأنصاري عن القلقيلي تحتمل القولين: الإذن والتلاوة.

وعلى ذلك؛ فقد أخذت إجازات المسجد النبوي الشريف بقول التلاوة صيانةً لهذا الاحتمال، والله أعلم.

ولو كانت إجازات المسجد النبوي الشريف قد استبعدت القلقيلي اعتمادًا على القول بالإذن فقط لجاء طعن هذا الطاعن من قبيل القول بالتلاوة، ففي كلا الحالين طعنه حاصل، والله المستعان.

فيا أهل القرآن: اسمعوا لما يقوله الأنصاري لكم:

يقول في إجازته لتلميذه ابن الغرابيلي: "لازمني مدة مديدة.. وقرأ عليَّ القرآن العظيم من أوله إلى آخره ختمة جمع فيها من قراءات الأئمة السبعة، نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ثم قرأ عليَّ ثانيًا من أول القرآن إلى آخر الحزب الثالث من سورة البقرة، جمع فيها من قراءات الأئمة العشرة، السبعة المتقدمة، وأبي جعفر، ويعقوب الحضرمي، وخلف البزار.. وكانت القراءة بما تضمنه كتاب التيسير

والشاطبية، وكتاب نشر القراءات العشر، ومختصراه: التقريب وطيبة النشر، للعلامة أبي عبدالله محمد ابن الجزري وبما وافقها.. وأخبرته أني قرأت بما قرأ به عليَّ وبغيره على جماعة. أما القراءات السبع فقرأت بها على الشيخ العالم العلامة المحدث المقرئ أبي النعيم زين الدين رضوان.. وعلى الشيخ الإمام العلامة المقرئ نور الدين علي ابن الشيخ شمس الدين محمد.. المخزومي إمام الأزهر.. قال الأول: أخبرني بها جمع من المشايخ الأئمة الأعلام أعلاهم الشيخان: شمس الدين محمد بن محمد الغماري، وزكي الدين أبو البركات محمد بن محمد المالكيان، فقرأت على الأول منهما إلى رأس الحزب الأول بالأعراف، وجمعت معهم ليعقوب من رأس الحزب المذكور إلى رأس الحزب بالقصص، وأجازني بذلك وببقية القرآن، وعلى الثاني ختمة كاملة للثمانية بقراءة كلٍّ منهما على أثير الدين أبي حيان بأسانيده المعروفة.

وقال الثاني [*أي إمام الأزهر*] أخبرني بها الشيخ الإمام العلامة شمس الدين محمد بن علي بن محمد الشهير بالزراتيتي، بقراءته على الشيخ الإمام العلامة سيف الدين أبي بكر بن أيدُغدي الجندي، وعلى الشيخ الإمام العلامة تقي الدين عبدالرحمن بن أحمد البغدادي الواسطي، وعلى شرف الدين موسى بن أيوب المالكي، وعلى غيرهم، بقراءتهم على الشيخ الإمام العلامة تقي الدين الشهير بالصايغ بأسانيده المعروفة.

وأما القراءات الثلاثة الباقية فقرأت بها على الشيخ الإمام العلامة زين الدين طاهر.. النويري المالكي، بقراءته بها وبغيرها على جماعة منهم: الشيخ عبدالرحمن.. بن عياش، بقراءته بها وبغيرها على الشيخ الإمام العلامة أبي الفتح شمس الدين محمد بن أحمد بن محمد إمام جامع طولون الشهير بالعسقلاني، بقراءته بها وبغيرها على الشيخ العلامة تقي الدين محمد بن أحمد الشهير بالصايغ".

ثم امتد بإسناد الصائغ إلى مصنفي كتابي: الإرشاد والمستنير، ثم قال: "بسنديهما المعروف في كتابيهما".

ثم عاد إلى شيخه النويري وذكر من شيوخه أيضًا ابن الجزري فقال: "ومنهم الشيخ الإمام.. محمد بن الجزري، قال: قرأت عليه من أول القرآن العظيم إلى آخر سورة آل عمران بقراءات الأئمة العشرة، بالقاهرة..".

ثم قال الإمام الأنصاري: "وقرأت أيضًا بقراءات الأئمة العشرة: الفاتحة وإلى ﴿الْمُفْلِحُون﴾ بالبقرة، على الشيخ الإمام العلامة زين الدين عبدالرحمن.. بن عياش شيخ شيخي المذكور، في بيته بمكة المشرفة خامس شهر ذي الحجة الحرام سنة خمسين وثمانمائة، وأجازني بما قرأت به عليه وببقية القرآن، وإنما اقتصرت على ذلك لضيق الزمن عليَّ وعلى الشيخ إذ ذاك" انتهى.

فهل سمعتم يا أهل القرآن ما قاله الأنصاري في إجازته؟

إذا كنتم قد سمعتم ذلك، فاسمعوا ما يقوله أيضًا في ثبته، حيث قال: "تلوت القرآن العظيم جمعًا للأئمة السبعة على كلٍّ من الشيخين: الإمام.. أبي النعيم رضوان.. والإمام المقرئ نور الدين علي.. إمام الأزهر.

وجمعًا للأئمة القراء الثلاثة.. بما تضمنته مصنفات ابن الجزري: النشر ومختصراه: التقريب والطيبة، على العلامة المتقن الزاهد الورع الزين طاهر.. النويري المالكي.

وجمعًا للعشر لكن إلى ﴿الْمُفْلِحُون﴾ فقط، على شيخ الإقراء الزين عبدالرحمن.. بن عياش الدمشقي الأصل ثم المكي الشافعي بمكة.

وأذن كلٌّ منهم لي في الإقراء. وكذا الشيخ المعمر الرحلة أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن يوسف الكناني القلقيلي ثم الإسكندري الأزهري الشافعي المقرئ، عرف بالسكندري، رحمة الله عليهم".

فهل سمعتم يا أهل القرآن ما قاله الأنصاري في ثبته؟

إذا كنتم قد سمعتم ذلك، فاسمعوا أيضًا ما قاله صديقه وحبيبه شمس الدين السخاوي في ترجمته، وقبل أن تسمعوا هذا، اعلموا أن هذه الترجمة أُخذت للأنصاري قبل وفاته بأكثر من ثلاثين سنة؛ حيث إن السخاوي قد انتهى من كتابه (الضوء اللامع) الذي فيه ترجمة الأنصاري، في ربيع الآخر سنة ٨٩٦هـ، والأنصاري توفي في ذي القعدة سنة ٩٢٦هـ، والسخاوي توفي في شعبان سنة ٩٠٢هـ بالمدينة المنورة، أي قبل الأنصاري بأربع وعشرين سنة.

يقول السخاوي في ترجمته للأنصاري: "وتلا بالسبع على كلٍّ من: النور البلبيسي إمام الأزهر، والزين رضوان، والشهاب القلقيلي السكندري، بعد تدربه في ذلك على بعض طلبتهم كالزين جعفر.

وبالثلاث الزائدة عليها بما تضمنته مصنفات ابن الجزري: النشر والتقريب والطيبة على الزين طاهر المالكي، وبالعشر لكن إلى ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ فقط على الزين بن عياش".

والآن يا أهل القرآن.. هل أنتم مصدقون ما سمعتموه أم غير مصدقيه؟

انتبهوا.. فنحن إنما أردنا أن تسمعوا بأنفسكم ما قاله الأنصاري عن أسانيده في إجازته وفي ثبته، وأكده لكم محقق عصره صديقه شمس الدين السخاوي؛ ليكون ذلك حجة عليكم أمام الله تعالى، ولتدركوا مدى خطورة وجسامة ما لحق بالأنصاريِّ من كذب وافتراء عليه في أسانيده.

وما دمتم قد سمعتم ما قاله الأنصاري في أسانيده، فتخيلوا وهو يسألكم:

- من أين جئتموني بابن أسد الأميوطي وحمّلتموني عنه عشر الطيبة وغيرها؟!
- ومن أين جئتموني بمحمد النويري شارح الطيبة وحمّلتموني عنه؟!
- وهل سمعتم مني أني أخذت عن العقبي غير السبع حتى تحمّلوني عنه الثلاث أو العشر كاملة؟!
- وهل سمعتم مني أني أخذت عن طاهر النويري غير الثلاث حتى تحملوني عنه السبع؟!
- وهل سمعتم مني أني قد اختصصت عددًا من شيوخي بعشر طيبة أو غيرها حتى تفعلوا معي ذلك؟!
- وهل سمعتم مني أني أخذت العشر كاملة عن أحد من شيوخي غير ابن عياش، في الفاتحة وإلى ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ فقط تلاوة، وباقي القرآن إجازة؟!
- وهل أنتم أدرى مني بطرق أسانيد شيوخي حتى تغيروا وتبدلوا فيها حسبما يتراءى لكم؟!

ولتتنبهوا يا أهل القرآن إلى أن هناك ثلاث معلومات فاتت المتطاولين على الأنصاريّ في أسانيده، يجب ألا تفوتكم:

المعلومة الأولى:

قرأ الإمام محمد بن اللبان شيخ الإمام ابن الجزري على أثير الدين أبي حيان بمضمن عشرة مؤلفات.

والأنصاري أسند القراءات السبع، فيما تقدم من إجازته، عن شيخه العقبي، عن شيخيه: الغماري وأبي البركات، ثم قال: "بقراءة كل منهما على أثير الدين أبي حيان بأسانيده المعروفة".

وبناء على ذلك، فإنه يجوز الإسناد من طريق أبي حيان بجميع ما جاز له في القراءات السبع، سواء كان ذلك من طريق المؤلفات التي أقرأ بها أم من غيرها.

المعلومة الثانية:

ذكر الإمام ابن الجزري في ترجمته لتقي الدين محمد الصائغ، أنه قرأ على شيخه ابن فارس بمضمن اثنين وعشرين كتابًا، وقرأ على شيخه صهر الشاطبي بمضمن تسعة كتب، وقرأ على شيخه ابن ناشرة بثلاثة كتب.

والأنصاري أسند القراءات السبع أيضًا فيما تقدم من إجازته، عن شيخه البلبيسي إمام الأزهر، عن الزراتيتي، عن كل من: ابن الجندي والبغدادي وابن أيوب، ثم قال: "بقراءتهم على الشيخ الإمام العلامة تقي الدين الشهير بالصائغ، بأسانيده المعروفة".

وبناء على ذلك، فإنه يجوز الإسناد من طريق الصائغ بجميع ما جاز له في القراءات السبع، سواء أكان ذلك من طريق المؤلفات التي قرأ بها أم من غيرها.

المعلومة الثالثة:

ذكر الإمام ابن الجزري إسناده للقراءات الثلاث في كتابه (التحبير) تلاوة عن شيخيه ابن الصائغ والبغدادي، عن التقي الصائغ، عن ابن فارس، عن الكندي، ولم يخرج عن طريق الكندي.

وذكر الأنصاري إسناده في الثلاث فيما تقدم من إجازته عن شيخه طاهر النويري، عن ابن عياش، عن أبي الفتح العسقلاني، عن التقي الصائغ، عن ابن فارس، عن الكندي، عن سبط الخياط، عن القلانسي وابن سوار، صاحبي كتابي: الإرشاد والمستنير، ثم قال: "بسنديهما المعروف في كتابيهما".

ونلاحظ أن الأنصاري لم يخرج عن الطريق الذي اعتمد عليه ابن الجزري في أسانيده للقراءات الثلاث، وهو طريق الكندي الذي قرأ عليه ابن فارس بالاثنين وعشرين كتابًا، المتقدم ذكرها منذ قليل. وابن فارس ليس له شيوخ في القراءات غير الكندي، قال ابن الجزري: "وقرأ بكل ما قرأ به الكندي عليه".

واقتصار الأنصاري على الكتابين المذكورين في إسناده من بين الاثنين وعشرين كتابًا، لا يعني إنكاره أو عدم الأخذ بما جاء من أسانيد في الكتب الأخرى من هذا العدد، مما اعتمد عليه الكندي لأسانيد القراءات الثلاث، فما هو إلا من قبيل الاختصار، والله أعلم.

وأهم ما يؤخذ من المعلومات الثلاث هو: أن أسانيد الأنصاري مؤدية إلى غالب المؤلفات التي اعتمد عليها ابن الجزري في النشر، حيث إنها لا تخرج عن طريقي التقي الصائغ وأبي حيان، وهذان الشيخان قد اعتمد عليهما ابن الجزري في حوالي خمسين مؤلفًا من أصول نشره.

وعلى هذا، فإن أسانيد الأنصاري ليست مقتصرة ومحصورة في الكتب الخمسة التي توقف عندها بأسانيده في إجازته وفي ثبته، وهي: التجريد، والعنوان، والتيسير، والمستنير، وإرشاد القلانسي، فما كان ذلك إلا من قبيل الاختصار الذي أشار إليه بقوله: "وفي إيراد أسانيد هؤلاء طولٌ خصوصًا وفيها من الخلط ما يحتاج لتحرير كبير". وكان هذا في بداية ذكره طرق أسانيد شيوخه في ثبته.

وسبب اختصاصه هذه الكتب الخمسة عن غيرها، شهرتها، وما في بعضها من علو نحو كتاب (التجريد) لابن الفحام الذي قال فيه الإمام الذهبي: "وأعلى ما تلوت كتاب الله تعالى من طريقه" (معرفة القراء الكبار: ٤٧٢/١).

وقال ابن الجزري: "وبهذا تعلو أسانيدنا في التجريد على أسانيد الروضة بواحد واثنين، فليُعلم ذلك" (النشر: ٧٥/١).

وأيضًا ما ذكره ابن الجزري من علوٍّ من جهة كتاب (العنوان)، وقد ذكر هذا في (النشر: ٧٤/١)، وفي كتابه (جامع الأسانيد: ١٦٧-١٧١).

وعلى هذا فإن اقتصار الأنصاري على الكتب الخمسة، كان من قبيل الاختصار والشهرة والعلو، وإلا فأسانيده مؤدية إلى حوالي خمسين كتابًا، بناء على ما نص عليه في إجازته، من توقفه بسنده عند أبي حيان والصائغ، وقوله عند كل واحد منهما: "بأسانيده المعروفة"، وأسانيد هذين الشيخين تؤدي إلى ذلك العدد من الكتب، والله أعلم.

وهنا أقول:

هذا هو السبب الذي جعل إجازات المسجد النبوي الشريف تقتصر في أسانيدها على الكتب الخمسة المذكورة، عملًا بالاختصار، واتباعًا للأنصاري فيما اختصره.

ولو كانت إجازات المسجد النبوي الشريف أخذت في أسانيدها بأيٍّ من الكتب الأخرى التي تنتهي إليها أسانيد التقي الصائغ وأبي حيان؛ فما خرجت بذلك عن الذي نص عليه الأنصاري لأسانيده.

ألا يكفي هذا في رد طعن صاحب الوجازة الذي قال: "فإذا أسند من الكتب الخمسة فقط فقد أسقط ثلاثة وثلاثين كتابًا من كتب الطيبة على الأقل. وإذا أسند من الكتب الخمسة فقط فقد أسند نحو مئتي طريق، وأسقط نحو ثمان مئة طريق من طرق الطيبة في ما سوى هذه الكتب الخمسة"؟! (الوجازة: ٢٠، ٢١).

ألا أيها المتشدقون بالطرق: أعيدوا النظر مرارًا وتكرارًا في إجازة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، فهل ترون فيها ذكرًا للطرق التي تتشدقون بها؟ وهل ترون أنه كان يجهل ذلك؟.

وبإذن الله تعالى لن أتوقف عن الدفاع عن أسانيد شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ما دمت حيًّا حتى تُردَّ أسانيده إلى استقامتها، وإلى الصدور التي تناقلتها، ويُدحض عبث العابثين، والله المستعان.

❊ ❊ ❊

وبعدُ.. فهذا ما يسّره الله لي من ردٍّ على ما جاء في الرسالة الموسومة (الوجازة في الجواب عن اعتراض كاتب الإجازة)، راجيًا من الله تعالى أن يكون سببًا من أسباب صيانة الأسانيد القرآنية المستقيمة.

والحمد لله رب العالمين.. وصلاة وسلامًا على خاتم الأنبياء المرسلين..

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيب﴾

السيد بن أحمد بن عبدالرحيم

القاهرة في: ١٤٣٩/٦/٢٢هـ - ٢٠١٨/٣/١٠م